الفصل الثاني

الجملة الفعلية المحولة

obeikandl.com

obeikandl.com

الجملة الفعلية المحولة

يدرس النحاةُ هذه الجملةَ تابعةً للجملةِ الاسميةِ دائمًا ، ويضعون لها عناوينَ تلتقى في جانبٍ واحدٍ ، وهو نصبُ خبرِ المبتدإِ، فمرةً تحت عنوان : الأفعال الرافعة الاسمَ الناصبة الخبر[1]. ولأن هذه الأفعالَ تؤثرُ في الحكمِ الإعرابي للخبرِ ، مما جعلَ بعضَهم يدرسُها تحتَ عنوانِ : نواسخ الخبر[2]، حيث تنسخُ الخبرَ ، أو تأثُّرًا بالمعنى اللغوي للنسخ وتطبيقه نحويًّا ، حيث يعني به الإزالة ؛ لإزالتِها حكمَ الخبرِ[3] ، كما أزالت بعضُ الحروف (إن وأخواتها) حكمَ المبتدإِ .

وكما نعلمُ فالنواسخُ كلُّها أدواتٌ، وبعضُها محولٌ عن الفعلية ، وهي (كان وأخواتها)، وهي ما تزال تحتفظُ بصورتِها بين الأفعالِ التامة[4]، وإن شئنا الدقةَ مازال بعضُها يحتفظُ بتمامِهِ ، وسواء نظرنا إلى أن هذه الأدواتِ محولةٌ عن الفعلية ، أم أن هذه الجملةَ محولةٌ عن الاسميةِ ؟ فهي جملةٌ فعليةٌ محولةٌ .

وفي إيجازٍ مسبق يكونُ المبتدأُ معها مرفوعًا . أما الخبرُ فيكونُ منصوبًا ، ويتفقُ النحاةُ[5] على ثلاثةَ عشرَ فعلًا تؤدي هذا العملَ الإعرابي ، وتقسمُ إلى ثلاثِ مجموعاتٍ :

المجموعة الأولى :

ثمانيةُ أفعالٍ تؤدي هذا العملَ الإعرابيَّ بلا شروط ، وهي :

كان ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وأمسى ، وبات ، وصار ، وليس . حيث تنصبُ الخبرَ مطلقًا ، سواء أكانت مُثْبتةً أم منفيةً ، صلةً (لما) الظرفية أم لا .

---

(1) ينظر : التسهيل ٥٢ / الهمع ١ ـ ١١٠ / ابن عقيل١ ـ ٩٨ / شرح التصريح ١ ـ ١٨٣ .

(2) الهمع ١ ـ ١١٠ .

(3) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ ـ ٩٨ .

(4) اللغة العربية معناها ومبناها ١٢٨ .

(5) ينظر : المراجع السابقة / المفصل ٢٦٣ / المقرب ١ ـ ٩٢/ شرح الشذور١٨٤ .

وألحق قومٌ ـ منهم ابنُ مالك[1] ـ بـ (صار) ما جاء بمعناها من أفعال ، وعدَّها عشرةً ، وهي :آض ، وعاد ، وآل ، ورجع ، وحار ، واستحال ، وتحول ، وارتدَّ ، وجاء في قولهم : ما جاءَتْ حَاجَتُك [2]. وقَعَدَ في قولِهم : شحذ شَفْرتَه حتى قعدتْ كأنها حربةٌ[3] [4] .

وألحقَ قومٌ ـ منهم الزمخشريُّ [4]وأبو البقاء والجزولي وابن عصفور[5] ـ بأفعالِ هذا الباب : غدا ، وراح ، بمعنى (صار) .

وألحقَ الفراءُ بها[6]: أسحر ، وأفجر ، وأظهر .

ويذكر ابنُ مالك[7] أن الأصحَّ ألا يُلْحقَ بهذا الباب : آل ، وغدا ، وراح ، وأسحر ، وأفجر ، وأظهر .

المجموعة الثانية :

أربعةُ أفعالٍ يشترطُ فيها أن يتقدمَها نفيٌ ، سواءٌ أكان باستخدامِ الحرفِ ، أم الاسمِ ، أم الفعلِ ، أم النهيِ ، أم الدعاءِ ، وهي :

ـ زال، ماضي (يَزَال) [8]، وبَرِح ، وفَتِئَ (بكسر التاء) . وانفك ، وأضاف ابن مالك [9] : فَتَأَ (بفتح التاء) ، وأفتأ ، وَونَى ، ورام ، وذكر الصغاني : فَتُوَ (بضم التاء) ، يَفْتُؤُ ، على وزن (ظرُف) لغة في فَتِئَ[10] .

---

(1) التسهيل ٥٣ .

(2) ينظر : الكتاب ١ ـ ٥١ ، المقرب ١ ـ ٩٢ .

(3) ينظر : المفصل ٢٦٣ ، الهمع ١ ـ ١١٢ ، ١١٣ .

(4)المفصل ٢٦٣ .

(5) المقرب ـ ٩٢ .

(6) ينظر : همع الهوامع ١ ـ ١١٢ ، ١١٣ .

(7) التسهيل ٥٤ .

(8) فإن ماضي (يزول) فعل تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال ، وماضي (يزيل) فعل تام متعد بمعنى : ماز يميز، فيقال : ماز فلان ضأنه من معز فلان ، أي: ميزه .
أما ماضي يَزيلُ فقلما يتكلم به إلا مع حرفِ النفي، ويرادُ به مع النفي ملازمةُ الشيء، والحالُ الدائمة ، وهو من باب عَلِم يَعْلَم .
ينظر:التسهيل ٥٢/ شرح الشذور ١٨٤ ، ١٨٥ / الهمع ١ ـ ١١٢/ شرح التصريح ١ ـ ١٨٥.

(9) التسهيل ٥٢ ، والمراجع السابقة .

(10) الهمع ١ ـ ١١٢ .

المجموعة الثالثة :

فعلٌ واحدٌ شرطُه أن تسبقَه (ما) الظرفيةُ المصدريةُ ، وهو : دام .

وهذه دراسةٌ مفصلةٌ لهذه الأفعالِ :

كان :

وزنها فَعَل بفتحِ العين ، ويرى الكسائي أن وزنَها فَعُل بضم العين ، تأتي في اللغةِ على أربعةِ أوجهٍ[1]:

أ ـ زائدة :

ويُشترطُ فيها أن تكونَ :

ـ **بين شيئَيْن متلازمَيْن** : كالمضافِ والمضافِ إليه ، والصفةِ والموصوفِ ، و (ما) التعجبيةِ وفعلِه ، واسمِ (إن) وخبرِها[2]، ويشترطُ ألا يكونَ المتلازمانِ جارًّا ومجرورًا.

ـ **أن تكونَ بلفظِ الماضي** : وجوز الفراءُ زيادتَها بلفظِ المضارع ، كما جوزَ أن تكونَ في آخرِ الجملةِ ، وشذ زيادتُها بين الجار والمجرورِ[3]، كما جوزَ ابنُ مالكٍ زيادتَها بلفظ المضارع[4].

ولا يعنى النحاةُ بزيادتِها أنها لا تدلُّ على معنى البتةَ ، بل إنها لم يُؤْتَ بها للإسنادِ[5]، فهي إذا كانت زائدةً فإنها تفيدُ اقترانَ مضمونِ الجملةِ بالزمان[6].

كما دار الخلافُ كذلك حول (كان) المزيدةِ ، هل يوجدُ لها فاعلٌ أم لا ؟

---

(1) ينظر : المفصل ٢٦٤ / التسهيل ٥٥ / شرح ابن عقيل ١ ـ ١٢٠ / المقرب ١ ـ ٩٢ / شرح التصريح ١ ـ ١٩١ ، ١٩٢ / الهمع ١ ـ ١٢٠ .

(2) ينظر : الكتاب ١ ـ ٧٣ ، ٢ ـ ١٥٣ .

(3) ينظر : الهمع ١ ـ ١٢٠ .

(4) التسهيل ٥٥ .

(5) ينظر : ما سبق من مراجع .

(6) المقرب ١ ـ ٩٢ .

فيذهبُ السيرافي إلى أنها رافعةٌ لضميرِ المصدرِ الدالِّ عليه الفعلُ . كأنه قيل : كان هو ، أي : كان الكون ، ويذهب الفارسيُّ إلى أنها لا فاعلَ لَها ، واختار ابنُ مالكٍ هذا [1].

وزيادتها في قولِ عبدِ الله بنِ رواحةَ:

ما كانَ أسْعدَ مَن أجابكَ آخذًا ... بهُداكَ مُجْتنبًا هوًى وعنادَا [2]

حيثُ زيدت (كان) بين (ما) التعجبيةِ وفعلِ التعجب .

وفي نحو : لم يُوجَدْ ـ كان ـ مثلُهم ، برفع (مثل) ، وزيادةِ (كان) .

ونحو : إن من أفضلهم ـ كان ـ زيدًا .

ويقبح زيادتُها في قول الشاعر :

جيادُ بني أبي بكرٍ تسامَوْا ... على كان المسوَّمةِ العرابِ [3]

حيثُ زيدت بين حرفِ الجر ومجرورِه .

ويذكرُ في ذلك قولُ الفرزدق :

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ ... وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ [4]

حيث توسطت بين الموصوفِ (جيران) وصفتِه (كرام)، بدليل أن القافيةَ هي (الميم) المكسورةُ .

ويرى المبردُ أن هذا الموضعَ ليس من قبيلِ زيادةِ (كان) ، والتقدير : وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا [5] ويبدو ذلك صحيحًا ؛ حيثُ ذكر الشاعرُ اسمَ (كان) .

---

(1) التسهيل ٥٥ . وينظر : الهمع ١ ـ ١٢٠/ حاشية الخضري على ابن عقيل ١ ـ ١٠٣ .

(2) ينظر : الكتاب ٢ ـ ١٥٣ / المقتضب ٤ ـ ١١٦ ، ١١٧ / الجامع الصغير ٥٤ .

(3) الجامع الصغير ٥٤ / أوضح المسالك ١ ـ ١٥١ / شرح التصريح ١ ـ ١٩٢ / تهذيب التوضيح ١ ـ ٧٩ ، وبعض الروايات : سراة بني أبي بكر ، وبعضها : تسامي ، سراة: جمع سرى ، وهو السيد الشريف ، المسوَّمة : الخيل المعلمة ، العراب : الخيل العربية .

(4) المقتضب ٤ ـ ١١٦ / شرح التصريح ١ ـ ١٩٢ .

(5) المقتضب ٤ ـ ١١٧ .

ب ـ تامة :

وتكون بمعنى : وقع ووجد[1]، نحو :

ـ أنا أعرفه مذ كان .

ـ قد كان الأمر .

ـ وظللت أمشي فإذا كان السلمُ صعدْتُ فوقَه .

جـ ـ بمعنى صار[2]، نحو :

﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴿٣٧﴾ ﴾ [الرحمن] .

د ـ مرادفة (لم يزل) :

تأتي (كان) مرادفةً (لم يزل) كثيرًا [3]، حيث تأتي دالةً على الدوام ، ويكون من ذلك :

ـ ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠][4].

ـ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ ﴾ [النساء][5] .

ـ ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾ ﴾ [النساء][6].

ـ ﴿ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿٧٦﴾ ﴾ [النساء][7].

وإن كان الأصلُ فيها أن يدلَّ على حصولِ ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعهِ ، أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه ، وجزم به ابنُ مالك [8].

---

(1) الكتاب ١ ـ ٤٦ / المقتضب ٤ ـ ٩٥ ، ٣ ـ ٢٥٠ .

(2) المفصل ٢٦٥ / التسهيل ٥٣ .

(3) المقتضب ٤ ـ ١١٩ ، ١٢٠ .

(4) ينظر : البحر المحيط ٣ ـ ٢٨ .

(5) ينظر : البحر المحيط ٣ ـ ١٨٧ .

(6) ينظر : البحر المحيط ـ ٢٠٩ .

(7) ينظر : البحر المحيط ٣ ـ ٢٩٦ .

(8) التسهيل ٥٥ ، الهمع ١ ـ ١٢٠ .

هـ ـ ناقصة :

وهي التي لا يكتفي المعنَى بها وبفاعلِها إلا بذكرِ خبرِها ؛ ولهذا فإن سيبويهِ [1] والمبردَ [2] يُعَنْونان لها بالعنوان :

« بابُ الفعلِ الذي يتعدى إلى مفعول ، واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد » ، حيث لا يستغنى عن المنصوبِ في هذا التركيب .

وتفيد (كان) ـ حينئذٍ ـ توقيتَ حدوثِ الجملةِ في الزمنِ الذي وُضِعَتْ له ، وليست بفعلٍ وصل منك إلى غيرِك ، وإنما تصرف تَصَرُّفَ الأفعال لقوتها [3] .

وتفيد (كان) الكينونةَ ، بمعنى الوجودية ، وثبوتِ الذاتية ، من حيثُ مدلولُ الجملةِ التي لحقت بها في الزمنِ الذي تدل عليه .

أمور خاصة بـ (كان) :

ذكر النحاةُ أمورًا خاصةً بـ (كان) ، يمكنُ إيجازُها فيما يأتي :

أولًا : زيادتها :

قد درست هذه القضية سابقًا .

ثانيًا : جواز حذف آخرها [4]:

يجوز حذفُ آخرِ (كان) تخفيفًا لا وقفًا ، وذلك بشروطٍ خمسة :

أ ـ أن تكون بلفظ المضارع .

ب ـ أن يكون المضارعُ مجزومًا .

جـ ـ ألا يوقفَ عليها .

---

(1) الكتاب ١ ـ ٤٥ .

(2) المقتضب ٣ ـ ٩٦ ، ١٨٩ .

(3) ينظر في ذلك : المقتضب ٣ ـ ٩٧ ، ٤ ـ ٨٦ .

(4) ينظر:المقتضب ٢ ـ ٣٦٤ ، ٣ ـ ١٦٧/ التسهيل ٥٦ / الجامع الصغير ٥٥ / شرح الشذور ١٨٨/ الهمع ١ ـ ١٢٢ .

د ـ ألا يقعَ بعدَ النون ساكنٌ ، حتى لا يلتقيَ ساكنان .

هـ ـ ألا يقعَ بعدها ضميرٌ متصلٌ؛ لأنه يحتاجُ أن يعتمدَ على الفعلِ بكل وحداتِهِ الصوتية .

ورد ذلك في أقواله تعالى :

ـ ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾﴾ [مريم] .

ـ ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾﴾ [المدَّثر] .

ـ ﴿فَإِن يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [التوبة:٧٤]

ـ ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الأنفال:٥٣].

وفي قولِ أبي خراشٍ الهذلي :

فـإن تـكُ غالتْـك المنايـا وصرفُهـا ... فقد عشتَ محمودَ الخلائقِ والحلـم[1]

ثالثًا : وجوب حذفها[2]:

إذا وقعت (كان) صلةً لـ (أن) ، ودخلَ عليها حرفُ تعليلٍ : (اللام) ، وتقدمت العلةُ على المعلولِ ، وحذف الجارُّ ، وجب حذفُ (كان) معوضًا عنها (ما) ، نحو قولِ العباسِ بنِ مرداس يخاطبُ خفافَ بنَ نُدبة :

أبـا خُراشـةَ أمَّـا أنْـتَ ذا نَفَـرٍ ... فـإن قـومِيَ لم تـأكُلْهم الـضبُعُ[3]

أي : لأن كنتَ ذا نفرٍ ، فأصبَح التركيب : أمَّا ، وأصله : أنْ ما .

رابعًا : جواز حذفها مع اسمها :

يجوز حذفُ (كان) مع اسمِها وبقاءُ خبرِها ، ولا يعوَّضُ عنها بشيءٍ ، ويكثرُ ذلك مع (إن ولَوْ الشرطيتين)[4] .

---

(1) ديوان الهذليين ٢ ـ ١٥٢ / شرح السكري ٣ ـ ١٢٢٥ .

(2) الكتاب ١ ـ ٢٩٣ ، ٢٩٤ / التسهيل ٥٦ / الهمع ١ ـ ١٢٢ .

(3) الجامع الصغير ٥٥ / شرح الشذور ١٨٦ / أوضح المسالك ١ ـ ١٨٧ .

(4) الكتاب ١ ـ ٣٥٨ ، ٣ ـ ١١٣ ، ١٤٩ / والمراجع السابقة .

وفي هذه الظاهرةِ تأويلاتٌ نحويةٌ متعددةٌ كما يذكر في القول :

ـ الناسُ مجزِيُّون بأعمالِهم ، إنْ خيرًا فخيرٌ ، وإنْ شرًّا فشرٌّ [1] .

ـ وإنْ خِنْجرًا فخِنْجرٌ ، وإنْ سيفًا فسيفٌ .

وفي الحديث الشريف : « التمِسْ ولو خاتمًا من حديد » [2] .

وقوله تعالى : ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [يونس:٣٧] [3] .

وقول ليلى الأخيلية :

لا تقـــربنَّ الـــدهرَ آلَ مُطـــرِّفٍ إنْ ظالـــمًا أبـدًا وإنْ مظلومَـا [4]

ويكونُ ذلك بقلةٍ بعد (لَدُ) ، كما في نحو : من لَد شَوْلًا وإلى إتلائِها [5] .

وقول النابغة الذبياني :

قـد قِيـل ذلـك إنْ حقًّـا وإنْ كَـذِبا فما اعتذارُك من قولٍ إذا قِيلا [6]

وقول الآخر :

انطِـقْ بحَـقٍّ ولـو مُـستخرجًا إحَنًـا فـإن ذَا الحـقِّ غـلابٌ وإنْ غُلِبَـا [7]

---

(1) الكتاب ١ ـ ٢٥٨ ، ويجوز أن يقال :

ـ إن خيرٌ فخيرٌ ، وإن شرٌّ فشرٌّ .

ـ إن خيرًا فخيرًا ، وإن شرًّا فشرًّا .

ويجوز أن يعكس بين كل كلمتين في الرفع والنصب .

(2) صحيح البخاري : نكاح ١٤ ، ٣٣ .

(3) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ٢ ـ ٢٨ ، البيان ١ ـ ٤١٣ ، ويجوز نصب تصديق على أنه مفعول لأجله ، ويرفع على الخبرية لمبتدإ محذوف .

(4) الكتاب ١ ـ ٢٦١ / الجامع الصغير ٥٦ / أوضح المسالك ١ ـ ١٨٤ .

(5) الكتاب ١ ـ ٢٦٤ ، ٢٦٥ / الصبان على الأشموني ١ ـ ٢٤٣ . الشول : الناقة التي جف لبنها ، الإتلاء : تلو الناقة رضيعها .

(6) الكتاب ١ ـ ٢٦٠ / الأغاني١٤ ـ ٩٣ ، ١٦ ـ ٢٢ / شرح شواهد المغني٦٨ .

(7) همع الهوامع ١ ـ ١٢١ .

والقول :

ـ الْتَمِسْ ولَوْ خاتَمًا من حديد ، أَلا مَاءَ ولو باردًا[1] .

خامسًا : حذفُ (كان) مع اسمِها وخبرها :

تحذفُ (كان) مع اسمِها وخبرِها بعد (إما) ، كأن يُقَال : افعلْ هذا إمَّا لا [2] . أي : افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره .

حيثُ حذفت مع اسمِها وخبرِها بعد (إنْ) الشرطية،وعُوِّضَ عنها بـ (ما) ، وحُوفِظَ على معنى النفي .

ومنه قولُ الشاعر :

قالت بناتُ العمِّ : يا سلمى وإنْ ... كان فقيرًا مُعْدمًا ؟ قالت : وإنْ[3]

أي : وإن كان عَيِيًّا معدَمًا تمنَّيْتُه .

أصبح :

تفيد التوقيتَ في الصباح ، أو اقترانَ مدلولِ الطرفيْن معًا في الصباح . نحو : ﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا ﴾ [القصص:١٠] .

أضحى :

تفيدُ اقترانَ مدلولِ الطرفيْن معًا في وقتِ الضحى . نحو : أضحى الطالبُ متوجهًا إلى الكليةِ .

ظل :

تفيد التوقيتَ طولَ النهار . نحو : ظلَّ الفلاحُ حاصدًا القمحَ .

أمسى :

تفيد التوقيتَ في وقت المساء . نحو : أمْسى التاجرُ عائدًا إلى منزلِه .

---

(1) الكتاب ١ ـ ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(2) المقتضب ٢ ـ ١٥١ / المقرب : ١ ـ ٢٧٦ / مغني اللبيب ٢ ـ ١٥٩ / شرح التصريح ١ ـ ١٩٥ .

(3) المقرب ١ ـ ٢٧٦ وما بعدها / شرح التصريح ١ ـ ١٩٥ .

بات :

تفيد التوقيت طول الليل . نحو : بات الشرطيُّ يقظًا في الشارعِ .

ـ فإذا أفادت هذه الكلماتُ الدخولَ في أوقاتِها فإنها تصبح تامة .

تقولُ : أصبحتِ الشمسُ مشرقةً .

فيفادُ اقترانُ الإشراقِ بالشمسِ في وقتِ الصباح ، ثم تقولُ :

ـ ظللْتُ بملابسِي هذه طولَ الليلِ ، ولما أصبحْتُ استبدلْتُ بها أُخرى .

فتُفيد الدخولَ في الصباحِ ، والأولى ناقصةٌ ، أما الثانيةُ فهي تامةٌ .

صار :

وأما (صار) فمعناها التحولُ من صفةٍ إلى أخرى ، ويفهمُ التحولُ من أيِّ فعلٍ من ملازمةِ دلالتهِ على التجددِ والحدوثِ، لا من الوضعِ،وهذا هو الفرقُ بينهَا وبين غيرها[1] .

فيقالُ :

ـ صار الطالبُ مجتهدًا .

فيفاد التحولُ من صفةٍ إلى أخرى ، فكان متصفًا بصفةٍ ، ثم تحولَ إلى صفةٍ أخرى .

مادام :

توقيتٌ للفعلِ ؛ ولهذا كان الفعلُ مقترنًا إلى أن يُشْفعَ بكلامٍ سابقٍ عليه ؛ لأنه ظرفٌ ، ولابدَّ له مما يقع فيه[2]، أو لمقارنةِ الصفةِ للموصوفِ في الحالِ[3]. أو للتعليقِ الزمني[4].

وفي إيجازٍ محددٍ : تفيدُ (مادام) تحديدًا لميقات الفعلِ السابقِ عليها ، حيثُ تربط بين حدثَيْن . الأولُ منهما زمنُه محددٌ ـ ولا أقول زمنه مُرْتبطٌ أو متعلقٌ ـ بالزمنِ الثاني ، فعندما يُقال :

ـ لن يُثْبِتَ العربُ ذاتَهم ماداموا مختلفين .

---

(1) ينظر : حاشية الخضري على ابن عقيل ١ ـ ٩٩ .

(2) ينظر : المفصل ٢٦٨ .

(3) ينظر : التسهيل ٥٣ / المقرب١ ـ ٩٤ .

(4) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٢٩ .

يُفاد منه : أن زمنَ عدم إثباتِ العربِ لذاتهم محددٌ بزمنِ اختلافهم . والذي أفاد هذا التوقيتَ الزمني ، أو التحديدَ الزمني ، أو بيَان المدةِ إنما هو (مادام) . فهي للتوقيتِ الزمني .

ويتضحُ ذلك في أقوالِه تعالى :

- ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة:٩٦] .

- ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُوا۟ فِيهَا﴾ [المائدة:٢٤] .

- ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ إِنَّ رَبَّكَ﴾ [هود:١٠٧] .

ليس :

لنفيِ مضمونِ الجُملَةِ في الحال[1] . ويرفضُ الزمخشري فكرةَ تقييدِ الزمنِ المنفيِّ بها بظروفٍ تدلُّ على الاستقبال . حيث يذكرُ أنها تُستعملُ عندَ الإطلاقِ لنفيِ الحال ، أما إذا قيدت بما يفيد زمنًا معينًا فإنها تكون حسبِ الزمنِ المقيَّدةِ به ، ويذكر السيوطي ما يدلُّ على النفيِ بها المستقبل[2] . وهي تلزُم النقصانَ ، كما أنها لا تتصرفُ باتفاقِ النحاة[3] .. وجهتُها النفيُ[4] . ومذهبُ الجمهور[5] أن وزنَها (فَعِل) بالكسر ، ولزم التخفيفُ لثقلِ الكسرةِ على الياء فخففت ، ويُستدلُّ على ذلك بأنها لو كانت بالفتحِ لصارت إلى (لاس) بالقلبِ، كـ (باع)، وأنها لو كانت بالضمِّ لصارتْ إلى (لُسْت) بضمِّ اللام حين إسنادِها إلى تاءِ الفاعلِ .

أما قضيةُ حرفيتها أو فعليتها ، فستدْرس في قضيةِ الحدثيةِ .

---

(1) المفصل ٢٦٨ .

(2) الهمع ١ ـ ١١٠ ، ويذكر د . تمام حسان أن زمن (ليس) عند النحاةِ هو الماضي ، ويعلق على ذلك بقوله : « هذا ما قاله النحاة أما في رأيي فهي لنفي الحاضر ، وواضح أن النحاة قد قالوا غير ذلك » كما اتضح سابقًا . انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٢٤ .

(3) الكتاب ١ ـ ٤٦ / التسهيل ٥٣/ رصف المباني ٣٠١ .

(4) اللغة العربية معناها ومبناها ١٢٤ .

(5) المقتضب ١ ـ ٢٤٦ / مغني اللبيب ١ ـ ٢٠٩ / الجني الداني ٤٩٣ ، ٤٩٤ / الهمع ١ ـ ١١٥ .

ونشيرُ إلى أن الباءَ تزادُ كثيرًا في خبرِ (ليس) لإفادةِ تأكيدِ النفيِ بها ، من ذلك :

ـ ﴿قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴿٦٦﴾﴾ [الأنعام] .

ـ ﴿قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام:٣٠] .

ـ ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴿٨﴾﴾ [التين] .

ـ ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الغاشية] .

مازال :

(مازال) وما أوَّلُه الحرفُ النافي بمعنى واحد، وهو استمرارُ الفعلِ بفاعلِه في زمانِه[1]، أو ملازمةُ الخبرِ المخبرَ عنه على حسبِ ما يقتضيه الحالُ[2]، ويمكنُ القولُ أنها تفيدُ استمراريةَ مدلولِ الخبرِ للمبتدإِ . وما في أوائلِه الحرف النافي هو :

زال ـ برح ـ فتئ ـ انفك .

ولدخولِ النفيِ فيها على النفي جرت مُجرى الأفعالِ المثبتةِ في كونِها للإيجابِ ، فمعناها ـ مجردةً ـ نفيٌ ، ثم سبقَها الحرف النافِي ، فنفي النفي ، وأصبح إيجابًا ولهذا لا يجوزُ دخولُ (إلا) الاستثنائيةِ على خبرها[3].

ـ والأشهر في مضارعها (يَزَالُ)،فوزنها (فَعِلِ) بالكَسر ، وحكى الكسائي فيه ـ أيضًا ـ (يزيل) ، وبذا يكون وزنُها (فَعَل) بالفتح . وحكى : لا أزيل أقول ذلك[4].

مبني خبرِ الأفعالِ الناسخة :

يشترطُ في خبر (كان) وأخواتِها ما يأتي :

١ ـ ألا يكونَ طلبيًّا[5]:

ويسايرُ في ذلك خبرَ المبتدإِ ـ كما ذكرنا سابقًا ـ وإذا كان ذلك قُدِّر محذوفٌ من القول .

---

(1) ينظر : المفصل ٢٦٧ .

(2) شرح ابن عقيل ١ ـ ١٠٠/ الأشموني ١ ـ ٢٦٦ .

(3) ينظر : المفصل ٢٦٧ / شرح المفصل٧ ـ ١٠٦ / التسهيل ٥٤ / الهمع ١ ـ ١١٥ .

(4) ينظر : الهمع ١ ـ ٢٩ .

(5) التسهيل ٥٢ / الهمع ١ ـ ١١١ / شرح التصريح ١ ـ ١٨٤ .

٢ ـ لا يكون ماضيًا مع (صارَ) وما بمعناها :

حيثُ تَردُ (كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظل) بمعنى (صار) ، فلا يقع خبرُها فعلًا ماضيًا [١].

كذلك لا يكونُ ماضيًا مع (دام وزال وأخواتها) ، فالزمنُ الماضي لا يسايرُ معانيَ هذه الأفعالِ ، فالصيرورةُ تحولٌ ، والتحولُ اقترانٌ زمني بينَ الخبرِ والمبتدإِ ، ويتضحُ ذلك مع أفعالِ الاستمرارِ وبيانِ المدةِ .

ويذكر بعضُ النحاةِ أن خبرَ (ليس) لا يجوزُ أن يكونَ ماضيًا ، ويعللُ لذلك بأن (ليس) لنفيِ الحال[٢]. واشترطَ ابنُ مالكٍ لدخولِ (ليس) على الماضي أن يكونَ اسمُها ضميرَ شأنٍ [٣].

ولكن نجدُ مَنْ يذهبُ إلى أن هذا التخصيصَ ليس بصحيح ، فبعد أن حكى ابنُ عصفورٍ اتفاقَ النحويين على الجوازِ من غيرِ تقييدٍ، حيثُ يقول : «ليس لانتفاءِ الصفةِ عن الموصوفِ في الحالِ إن كان الخبرُ مبهمَ الزمان.وإن كان مقيَّدًا نفته على حسبِ تقييده» [٤].

فإن قيل : (ليس) لنفيِ الحالِ فيلزمُ من الإخبارِ عنها بماضٍ تناقضٌ . فالجوابُ أنها لنفيِ الحالِ في الجملةِ غيرِ المقيدةِ بزمان ، وأما المقيدةُ فتنفيها على حسب القيد [٥].

كما ذكرَ أنه لا يجوزُ أن يكونَ خبرُ الأفعال الناسخةِ ماضيًا إلا مع (قد) ظاهرةً أو مقدرةً ، قال ذلك ابن الصائغ[٦]، ويذكر السيوطي أن شرطَ الاقترانِ بـ (قد) هو مذهبُ الكوفيين ، وحجَّتُهم في ذلك أنَّ كان وأخواتِها إنما دخلت على الجملِ لتدلَّ على الزمانِ ، فإذا كان الخبرُ يعطى الزمانَ لم يحتجْ إليها [٧].

---

(1) الهمع ١ ـ ١١١ .

(2) ينظر : هامش الأمير على شرح التصريح ١ ـ ١٨٣ .

(3) التسهيل ٥٣ .

(4) المقرب ١ ـ ٩٣ .

(5) ينظر : همع الهوامع ١ ـ ١١٣ / هامش الأمير على شرح التصريح ١ ـ ٨٣ .

(6) هامش الأمير على شرح التصريح ١ ـ ١٨٣ .

(7) الهمع ١ ـ ١١٣ .

٣ ـ لا يكونُ خبرُ (دام) و (ليس) وما نفى بـ (ما) اسمَ استفهام :

لأن أخبارَها لا تتقدمُ عليها ، وأسماءُ الاستفهامِ لها الصدارةُ ، وتلزمُ (ما) النافيةُ الصدرَ عندَ البصريين ، وبذلك تزدحمُ مع الاستفهامِ ، بخلاف المنفي بـ (لا) .

٤ ـ لا يدخل حرفُ الاستثناءِ على خبرِ المنفيِّ منها ، وهي : مازال وأخواتها الدالةُ على الاستمرار ، وحرفُ الاستثناءِ إخراجٌ ، أي : فيه نفيٌ ، فيكونُ نفيٌ دخلَ على نفيٍ ، فأصبحت إيجابًا يدلُّ على الاستمرارِ ، ودخول حرفِ الاستثناءِ على الخبرِ يعيدُها إلى معنى النفى ، ويحدثُ نقيضُ الغرضِ الدلالىَّ منها .

أثرها النحوي :

تدخلُ هذه الأفعالُ على الجملةِ الاسميةِ بركنيْها فتنسخُ الحكمَ الإعرابىَّ للخبرِ ، حيث تنصبُه اتفاقًا ، ولكن يختلفُ النحاةُ في أثرِها في المبتدإِ ، كما يختلفون في عاملِ النصبِ في الخبر .

أ ـ أثرُها في المبتدإِ :

اختلف النحاةُ في أثرِ (كان) وأخواتِها في المبتدإِ حيث :

ـ يرى البصريون أنها ترفعُ المبتدأ ، ويُسمَّى اسمًا حقيقةً ، أو فاعلًا مجازًا [1]، كما نذكرُ أن (سيبويه) و (المبرد) يسميانه اسمَ فاعلٍ [2].

ويوضحُ الذين يذهبون إلى رأي البصريين ذلك بأنها تجدِّد للمبتدإِ رفعًا غيرَ رفعِ الابتداءِ ، ويدلِّلون عليه باتصالِ الضميرِ بها ، وهو لا يتصلُ إلا بعاملِه[3].

ـ أما جمهورُ الكوفيين فيذهبون إلى أنها لا تعملُ شيئًا في المبتدإِ ، وإنما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبلَ دخولِها على جملتِه ، وقد خالفهم الفراءُ في ذلك ، فذهب إلى أنها عملت فيه الرفعَ تشبيهًا لها بالفاعل [4].

---

(1) التسهيل ٥٢ .

(2) الكتاب ١ ـ ٤٥ / المقتضب ٢ ـ ٩٦ / ٤ ـ ٨٦ / شرح الشذور ١٨٤ / الهمع ١ ـ ١١١ / شرح التصريح ١ ـ ١٨٤ / ابن عقيل ١ ـ ١٩٨ .

(3) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ ـ ٩٨ .

(4) المراجع السابقة ، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١١٦ .

ـ ونرى أنه ليس هناك داعٍ لكلِّ هذه التأويلات ، فاسمُ (كان) مرفوعٌ بما هو مرفوعٌ به قبلَ ذلك ، وهو الابتداءُ .

ب ـ حكم الخبر :

ذكرنا أن الخبر ينتصبُ بعد (كان) وأخواتِها ، ويختلفُ النحاةُ في عاملِ نصبِه على النحوِ الآتي :

ـ فالبصريون يشبهون الخبرَ في هذا الموضعِ بالمفعولِ،ويسميه (سيبويه)اسمَ مفعولٍ[1]، ويسمونه خبرًا حقيقة ، ولكنه مفعولٌ مجازًا ، وهم في ذلك يشبهون (كان) بالفعلِ التام المتعدي .

ـ أما الكوفيون فقد اختلفوا في نصبِه، فيرى الفراءُ أن الخبرَ منصوبٌ تشبيهًا له بالحال ، حيث تشبه (كان) وأخواتُها الفعلَ (قام) ، أما بقيةُ الكوفيين فيرَوْن أنه منصوبٌ على الحالِ .

ـ ويميلُ النحاةُ إلى ترجيحِ رأي البصريين ، حيث يردُّ خبرُ (كان) ضميرًا ومعرفةً وجامدًا ، وهو لا يستغنى عنه ، وليس ذلك شأنَ الحال[2].

كما يعترضُ على تشبيهِ خبرِ (كان) بالمفعولِ به بأنه قد يأتي جملةً أو شبهَ جملة ، وليس المفعولُ كذلك ، ولكننا ندركُ أن الجملةَ قد تكون مفعولًا به ، كما قد تكون شبهُ الجملة كذلك مع الفعل المتعدي بواسطةِ حروفِ الجر .

ـ ويذهب جمهورُ النحاةِ إلى جوازِ رفعِ الاسمين بعد (كان) ، وأنكر الفراء ذلك عليهم[3]، ولكنهم اختلفوا في توجيهِ هذا الرفع :

ـ فالجمهورُ على أنه في (كان) ضميرُ شأنٍ ، هو اسمها ، والجملةُ من المبتدإِ والخبرِ المرفوعين المذكورين تكونُ في محلِّ نصب ، خبرُها .

---

(1) الكتاب ١ ـ ٤٥ / وينظر : المقتضب ٣ـ٩٦، ٤ـ٨٦ .

(2) ينظر: شرح التصريح ١ ـ ١٨٤ / الهمع ١ ـ ١١١ / حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ ـ ٩٨ ، ٩٩ .

(3) ينظر : الهمع ١ ـ ١١١ .

ـ أما الكسائي فقد نقل عنه أن (كان) في هذه الحالةِ ملغاةٌ . ولا عملَ لها ، ووافقه ابـن الطراوة[1].

الرتبةُ في الجملةِ الفعلية المحولة

النمطُ المثاليُّ للجملةِ الفعليةِ المحولةِ هو :

ـ الفعلُ الناسخُ ، ثم المبتدأُ ، ثم الخبرُ . لكن قد يتوسطُ الخبر ، وقد يتقدم على النحوِ الآتي :

توسط الخبر :

انقسم[2] النحاةُ إزاءَ قضيةِ توسطِ خبرِ (كان) وأخواتِها كما يأتي :

أ ـ أجاز البصريون توسطَ أخبارِ (كان) وأخواتِها بين الفعلِ والاسم ، حيث يجوزُ تقديمُ الخبرِ على المبتدإِ ما لم يمنع مانعٌ أو موجبٌ[3] .

ب ـ أما الكوفيون فقد منعوا التوسطَ ؛ معلِّلين ذلك بأن الخبرَ فيه ضميرُ الاسم ، فلا يتقدمُ على ما يعودُ عليه ، وقد منعه ابنُ مُعْطٍ في ألفيته مع (دام)[4].

جـ ـ وهم يختلفون حولَ تقديمِ خبرِ (ليس)[5] ، فمنعه بعضُهم تشبيهًا لها بـ (ما) ، وجمهورُ الكوفيين وأكثرُ المتأخرين ومنهم (ابنُ مالك)[6] يمنعون تقديمَ خبرِها حيثُ فاسَوْها على (عسى) ، وخبرُ (عسى) لا يتقدمُ عليها اتفاقًا ، وهما يجتمعان في الجمود .

ـ وهناك من أجازَ هذا التقديمَ ، كما يذكر الزمخشري[7] جوازَ تقدمِ خبرِها على اسمِها ، لا عليها .

---

(1) الموضع السابق .

(2) ينظر : الكتاب ١ ـ ٤٥ ، ٥٠ / المقتضب ٤ ـ ٨٨ ، ٨٩ / التسهيل ٥٤ / المقرب ١ ـ ٩٦ ، ٩٧ / الهمع ١ ـ ١١٧ / شرح التصريح ١ ـ ١٨٧ ، ١٨٨ / شرح ابن عقيل ١ ـ ١٠٠ .

(3) التسهيل ٥٤ / المقرب ١ ـ ٩٦ .

(4) الجامع الصغير ٥٣ .

(5) ينظر : شرح ابن عقيل ١ ـ ١٠٢ / شرح التصريح ١ ـ ١٨٨ / الهمع ١ ـ ١١٧ .

(6) التسهيل ٥٤ .

(7) المفصل ٢٦٩ .

ـ ولكن المبردَ يذكر جوازَ تقديمِ خبرِها على اسمِها ، حيثُ يقول : « و (ليس) تقديمُ الخبرِ وتأخيرُه فيها سواء » [1]، ويذكر قولَ النابغةِ الجعدي :

فلَيْسَ بمعروفٍ لنا أن نردَّها صحاحًا ولا مستنكرٌ أن تُعْقرَا

كما ذكره سيبويهِ [2]، مما يدل على جوازِ تقديمِ خبرِ (ليس) على اسمِها .

تأخير خبر (كان) الجملة :

إذا كان خبرُ (كان) جملةً ، فإن النحاةَ يختلفون في وجوبِ تأخيره على أقوالٍ ، هي :

أ ـ يجوزُ التقدمُ والتوسطُ،وذكر ابنُ السرَّاج أنه القياسُ؛ وإن لم يسمع [3]، ويؤيدُ ابنُ مالكٍ هذا الاتجاهَ [4]،ويذهبُ إلى المنع في الجملةِ الفعليةِ التي ترفعُ ضميرَ الاسمِ ، والجواز في غيرِها ، وذهبَ إلى ذلك ابنُ عُصْفورٍ [5].

ب ـ فإن كان معمولُ الخبرِ مرفوعًا فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ ، والمعمولُ متأخرٌ عنه ؛ لما فيه من الفصلِ بين العاملِ ومعمولِه الذي هو جزءٌ منه ، وإن كان المعمولُ منصوبًا صَحَّ التقديمُ ، ولا يمتنعُ لأنه ليس بجزءٍ من ناصبِه لكونِه فضلةً ، فإن كان ظرفًا أو مجرورًا جاز بلا قبحٍ إجماعًا ؛لأن العربَ تتسعُ في الظرفِ والمجرورِ ما لم تتسع في غيرِهما [6] .

جـ ـ ونرى أنه يجبُ تأخيرُ الخبرِ الجملةِ مطلقًا . ولا يجوزُ تقديمُه أو توسُطه ، سواءٌ أكان جملةً اسميةً أم فعليةً [7] .

ومثالُ تأخيرِ الخبر الجملة قولُه تعالى : ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة] .

---

(1) المقتضب ٤ ـ ١٩٤ .

(2) الكتاب ١ ـ ٦٤ .

(3) ينظر : الهمع ١ ـ ١١٨ .

(4) التسهيل ٥٤ .

(5) ينظر: المقرب ١ ـ ٩٦ / الهمع ١ ـ ١٨٨ .

(6) ينظر:المقرب ١ ـ ٩٦ ، ٩٧/ شرح ابن عقيل ١ ـ ١٠٢/ شرح التصريح ١ ـ ١٨٩ /الهمع ١ ـ ١٨٨ .

(7) ينظر : الهمع ١ ـ ١١٨ .

تقدم الخبر :

يجيزُ جمهورُ النحاةِ تقديمَ الخبرِ على العاملِ مع(كان) وأخواتِها إلا مع (دام) اتفاقًا [1]، ولكن الكوفيين يمنعون ذلك .

ـ كما يجوزُ أن يتقدمَ معمولُ خبرِ (كان) عليها ، فيذكرُ المبردُ : « ولو قلت : غلامَه كان زيدٌ يضرب ، كان جيدًا أن تنصبَ (الغلام) بـ (يضرب) ؛ لأنه كلُّ ما جاز أن يتقدمَ من الأخبارِ جاز تقديمُ مفعوله » [2] .

تحديد جزأي الجملة الفعلية المحولة :

قد يجتمعُ في الجملةِ الفعليةِ المحولةِ معرفةٌ ونكرةٌ ، أو معرفتان ، وهنا تكون قضيةٌ خلافيةٌ بين النحاةِ حولَ تحديدِ أيِّ منهما يكونُ الاسمَ ، وأيِّ منهما يكونُ الخبر .

أ ـ اجتماع النكرة والمعرفة :

ـ إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفةٌ فمذهبُ سيبويهِ [3] أن تشغلَ (كان) المعرفةَ ؛ لأنه حدُّ الكلام ؛ لأنهما شيءٌ واحدٌ ، وليسا كقولك : ضرب رجلٌ زيدًا ، فهما شيئان مختلفان .

ـ ومذهبُ الجمهورِ أنه يمكنُ عكسُ ذلك في الشعر ، حيثُ تتقدمُ النكرةُ ، وتتأخرُ المعرفةُ [4]، وهم في ذلك يرددون ما قال به سيبويهِ من أن اسمَ (كان) لا يكونُ نكرةً إلا في شعرٍ [5]،ولكن ابنَ مالك يرى أنه قد يخبرُ هنا وفي باب (إن) بمعرفةٍ عن نكرةٍ اختيارًا [6] .

ـ وأرى أنه يجبُ أن نسترشدَ بما ذكره سيبويهِ ؛ حيثُ ابتدئَ بالمعرفةِ دائمًا ، وأخبر عنها عنها بالنكرة ، ولم يُبْدأ بنكرةٍ إلا في الشعرِ للضرورةِ .

ب ـ اجتماع المتشابهين في التعريف والتنكير :

إذا اجتمع معرفتان أو نكرتان في الجملةِ الفعليةِ المحولةِ ، فإن النحاةَ يختلفون في تحديدِ أيِّ منهما اخبرَ على النحو الآتي :

---

(1) ينظر : الكتاب ١ ـ ٤٥ ، ٥٠ / الجامع الصغير ٥٢ .

(2) المقتضب ٤ ـ ١٠٢ .

(3) الكتاب ١ ـ ٤٧ / وينظر : المقتضب ٤ ـ ٨٨ ، ٤٠٦ .

(4) ينظر : الهمع ١ ـ ١١٩ .

(5) الكتاب ١ ـ ٢٨ / وينظر: المقتضب ٤ ـ ٨٨ .

(6) التسهيل ٥٤ .

١ ـ في البدايةِ يقول (سيبويه) [١]: إذا كانا معرفةً فأنت بالخيارِ ، أيهما ما جعلته فاعلًا رفعته ، ونصبت الآخر ، كما فعلت ذلك في (ضرب) وذلك قولك : كان أخوك زيدًا .

وكان زيدٌ صاحبَك ، وكان هذا زيدًا، وكان المتكلم أخاك . وعلى ذلك سار المبرد [٢] .

٢ ـ فهم النحاةُ هذا الكلامَ تبعا لتأويلاتِهم الذاتية ، فيذهب مجموعةٌ من النحاةِ : (السيرافي، وابن الباذش، وابن الضائع) إلى أن الاسم يكونُ المعلومَ ، والخبرُ هو المجهول ، وحملوا كلامَ (سيبويه) على ما إذا استوَيا عند المخاطبِ في العلم وعدمه [٣].

٣ ـ ذهب مجموعةٌ أُخرى من النحاةِ (الفارسي ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وابن مضاء) إلى تخيُّرِ أحدِهما اسمًا ، والآخر خبرًا [٤] .

٤ ـ أما ابنُ عصفورٍ فيجعلُ الخبرَ بنسبةِ الأقلِّ تعريفًا أو جَهْلًا في علمِ المخاطبِ ، فإن استويا في العلْميةِ ينظرُ إلى النسبة ، فإن كانا في رتبةٍ واحدةٍ من التعريفِ فأنت بالخيارِ [٥].

٥ ـ أما أبو حيانٍ فينظرُ إلى الخبريةِ ، فالمرادُ إثباتُه هو الخبرُ ، بشرطِ أن يكونَ أحدُهما قائمًا مقامَ الآخرِ،ومشبهًا به،أو ما صحَّ أن يكونَ جوابًا هو الخبر،والآخر هو الاسمُ [٦] .

وهذه الآراء كلُّها يمكنُ أن نتحسسَ منها نظريةَ المعلومِ والمجهولِ ، ولكننا يجبُ أن نضيفَ إليها ، أن هذه المعلوميةَ تعودُ إلى المتحدثِ وما يعتقدُه من معلوميةٍ للمخاطب ، وبالتالي فهو يبدأُ بالمعلومِ لدى المخاطب ، أو بما يعتقدُه معلومًا لديه ، ثم يخبرُ عنه بما هو مجهولٌ ؛ لذا فإن الأولَ من المعرفةِ اسمُ (كان) ، أو فاعلُها ، أما الثاني فهو خبرُها المنصوبُ .

وكذلك إذا استويا في التنكيرِ فإن الأولَ منهما اسمٌ ، والثاني خبرٌ منصوب [٧] .

---

(1) الكتاب ١ ـ ٤٩ ـ ٥٠ .

(2) المقتضب ٤ ـ ٨٩ ، ٤٠٧ .

(3) ينظر : الهمع ١ ـ ١١٩ .

(4) ينظر : الهمع ١ ـ ١١٨ .

(5) المقرب ١ ـ ٩٧ .

(6) ينظر : الهمع ١ ـ ١١٩ .

(7) ينظر : الكتاب : ١ ـ ٥٤ ، ٥٥ .

قضية التمام والنقصان :

تسمى هذه الأفعال أفعالًا ناقصةً ، واختلفَ النحاةُ في سببِ تسميتِها بذلك :

أ ـ فقال قومٌ لعدمِ دلالتِها على الحدثِ بناءً على أنها لا تفيده .

ب ـ وقال آخرون : لعدمِ اكتفائِها بالمرفوعِ ؛ لأن فائدتَها لا تتمُّ به فقط ، بل تفتقرُ إلى المنصوبِ ، وسماها الزمخشري [1] الأفعالَ الناقصةَ . وعلل ابنُ مالك تسميتَها بذلك لعدمِ اكتفائِها بمرفوعٍ ، ورفض تعليلَ عدمِ دلالتِها على الحدثِ [2] .

ونحن لا نستطيعُ أن نفهمَ غيرَ ذلك من قولِ سيبويه ، حيثُ يقول : « وذلك قولُك : كان ، ويكون ، وصار ، ومادام ، وليس ، وما كان نحوهنّ من الفعلِ مما لا يستغنى عن الخبرِ » [3]، وهو إن لم يصرِّح بمعنى النقصانِ والتمام إلا أنه يفهم منه مدلولُ هذين المصطلحين ؛ ولذا فإنه يقول : « إلا أن اسمَ الفاعلِ والمفعول فيه لشيءٍ واحد [4]، فربط كلا من المبتدإ والخبرِ بهذه الأفعال ، ومثلُ ذلك قال به المبرد [5].

فالذي يمكن فهمهُ هو أن سببَ ذلك عدمُ الاكتفاءِ بالمرفوع ، فاسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ لشيءٍ واحدٍ ، وهو الفعلُ الناسخُ الناقص ، فهما مرتبطان به ، أو أن الاسمَ والخبرَ مع هذه الأفعالِ يرتبطان باسمٍ واحدٍ وهذه الأفعالُ لا تستغنى عن الخبرِ ، كما يذكرُ سيبويه بعد ذلك مواضعَ اكتفاءِ كان بالفاعل [6] ، ولنتذكر فكرةَ التمامِ في هذه الأفعال .

وذهب مذهبَ (سيبويهِ) كثيرٌ من النحاةِ بعده [7].

أما من حيثُ جوازُ التمامِ والنقصانِ ، فتنقسم إلى :

---

(1) المفصل ٢٦٣ .

(2) ينظر : التسهيل ٥٢ ، ٥٣ / همع الهوامع ١ ـ ١١٥ ، ١١٦ / شرح ابن عقيل ١ ـ ١٠٢ .

(3) الكتاب ١ ـ ٤٥ .

(4) الموضع السابق .

(5) ينظر : المقتضب ٣ ـ ٩٦ ، ١٨٩ ، ٤ ـ ٨٤ .

(6) الكتاب ١ ـ ٤٥ ، ٤٦ .

(7) ينظر : الهمع ١ ـ ١١٥ / ابن عقيل ١ ـ ١٠٢ / شرح التصريح ١ ـ ١٩٠ .

أ ـ ما لازم النقصان ، وهو :

(ليس) باتفاق النحاةِ[1]، وكذلك (زال) خلافًا للفارسي ، فإنه أجاز أن تأتيَ قياسًا لا سماعًا [2]وكذلك (فتئ) خلافا للصاغاني ، فقد ذكر استعمالها تامةً ، كما ذهب أبو حيان إلى ذلك [3]، ولكن ابنَ مالك لم يذكرْ هذه الأفعالَ ضمنَ الأفعالِ التي يمكنُ أن تكونَ تامة[4] .

ب ـ ما يمكن أن يكون تامًّا أو ناقصًا :

وهو بقيةُ الأفعال، فإذا استُعملَتْ تامةً اكتفت بالمرفوع ، وأدت دلالاتٍ معنويةً أخرى وضعت لها ، فيراد بـ (كان) ثبت أو (كفل) ، أو (غزل) ، وبـ (أضحى) و (أصبح) و(أمسى) :الدخولُ في الضحى،والصباح ، والمساء ، وبـ(ظل): دام أو طال ، وبـ (بات): نزل ليلًا ، وبـ (صار) :رجع أو ضم أو قطع ، وبـ (دام) بقي أو سكن ، وبـ (برح) : ذهب أو ظهر ، وبـ (ونى) : فتر ، وبـ (رام) : ذهب أو فارق ، وبـ (انفك) : خلص أو انفصل ، وبـ (فتأ) : سكن أو أطفأ [5].

وأضافوا إلى (كان) : معاني ، حضر ، أو حدث ، أو أوقع ، وإلى (ظل): أقام نهارًا ، وإلى (بات) : أقام ليلًا ، وإلى (دنا) : ضعف [6].

قضية تصرفها :

تنقسم هذه الأفعالُ من حيث التصرفُ وعدمُه إلى ثلاثةِ أقسام ، هي :

أولا : ما لا يتصرف ، وهو :

---

(1) التسهيل ٥٣ / مغني اللبيب ١ ـ ٢٠٩ / الجني الداني ٤٩٣ ، ٤٩٤ / رصف المباني ٣٠١ / الهمع ١ ـ ١١٤ / ابن عقيل ١ ـ ١٠٠ / شرح التصريح ١ ـ ١٨٦ .

(2) ينظر : الكتاب ١ ـ ٤٦ / ابن عقيل ١ ـ ١٠٢ / الهمع ١ ـ ١١٥ .

(3) يرجع إلى المواضع السابقة / وشرح التصريح ١ ـ ١٩١ .

(4) التسهيل ٥٣ .

(5) التسهيل ٥٣ ، وينظر : الكتاب ١ ـ ٤٦ / المقتضب ٤ ـ ٩٥ ، ٩٦ .

(6) ينظر : الهمع ١ ـ ١١٦ . .

(ليس): باتفاقِ النحاة ، ويذكرُ سيبويهِ أنها وُضعتْ موضعًا واحدًا ، ومن ثم لم تصرفْ تصرُّفَ سائرِ الأفعال[1]، ويذكر النحاةُ أنها وضعت وضعَ الحروفِ في أنها لا يفهم معناها إلا بذكرِ متعلقها[2].

(دام): لا تتصرفُ لدى الفراء وكثيرٍ من المتأخرين ، ، وجزم بذلك ابنُ مالك في قولهِ: « وكلها تتصرف إلا ليس ، ودام »[3] . وذلك لأن (دام) صلةٌ لـ (ما) الظرفيةِ ، وكلُّ فعلٍ وقع صلةً لـ (ما) الظرفيةِ التزم مضيه[4]، ويذكرُ أن عدمَ تصرفِها لأنها للتوقيتِ والتأبيدِ ، فتفيدُ المستقبلَ[5].

ثانيا : ما يتصرف تصرفًا ناقصًا :

وهو ما استُعمِلَ بعد الحرفِ النافي ، وهو : (زال ، برح ، فتئ ، انفك)، وهذه لا يُستعملُ منها الأمرُ ، فمن شرطِ عملِها النفي ، وهو لا يدخل الأمرَ ، كما لا يأتي منها المصدرُ ، لعدمِ دلالتِها على الحدثِ عند جمهور البصريين[6].

ويذكر بعضُ النحاةِ (دام) في هذا القسمِ ، حيث يأتي منه المضارع[7].

وأعتقد أن هذه الأفعال لا يأتي منها المصدرُ لملازمتِها النفي .

ثالثا : ما يتصرف تصرفًا تامًّا :

وهو سائرُ الأفعالِ ، حيث يأتي منها المضارعُ والأمرُ ، بناءً على أن لها مصادرَ على النحو الآتي :

---

(1) الكتاب ١ ـ ٤٦ .

(2) شرح التصريح ١ ـ ١٨٦ / وينظر : التسهيل ٥٣ / مغني اللبيب ١ ـ ٢٠٩ / الجني الداني ٤٩٣ ، ٤٩٤ / رصف المباني ٣٠١ / والهمع ١ ـ ١١٤ .

(3) التسهيل ٥٣ .

(4) ينظر : شرح التصريح١ ـ ١٨٦ .

(5) الهمع١ ـ ١١٤ .

(6) ينظر: شرح ابن عقيل ١ ـ ١٠٠ / شرح التصريح ١ ـ ١٨٦ / الهمع١ ـ ١١٤ .

(7) شرح التصريح ١ ـ ١٨٦ .

(كان) من الكينونة، و(أضحى) من الإضحاء، و(أمسى) من الإمساء، و(أصبح) من الإصباح ، و(بات) من البيات أو البيتوتة ، و(ظل) من الظلول ، و(صار) من الصيرورة ، أو الصَّيْر.

قضية حدثيتها :

يختلف النحاةُ فيما بينهم في قضيةِ دلالةِ هذه الأفعالِ على الحدثية ، وفي بدايةِ دراسةِ هذه القضية علينا أن نستعرضَ فعليةَ هذه النواسخِ أو حرفيتَها .

فعليتها وحرفيتها :

كلُّ هذه الأدوات أفعالٌ اتفاقًا إلا (ليس) ، فقد اختُلفَ فيها :

ـ يذهب الجمهور إلى أنها فعل[1].

ـ أما الفارسي ففي أحد قولَيْه يرى أنها حرفٌ .

ـ ولكننا نقرأُ عند العكبري : « ومن عبَّر عنها من البصريين بالحروفِ فقد تجوَّز ؛ لأنه وجدها تشبهُ الحرفَ في أنها لا تدل على الحدثِ ، وإنما هي أفعالٌ لفظيةٌ »[2] .

ـ أما الرازي فيعتبرُها حرفًا ؛لأنها على غير هيئةِ الأفعالِ ، فلا يأتي منها المضارعُ أو اسمُ الفاعل ، كما أنها تدخلُ على الفعل [3].

ويذكر ابنُ هشام : « زعم ابنُ السَّرَّاج أن (ليس) حرفٌ بمنزلةِ (ما) ، وتابعه الفارسي في الحلبيات ، وابنُ شقير وجماعةٌ »[4] .

ثم يصححُ ابنُ هشام كونَها فعلًا ، ويدللُ على ذلك باتصالِها بضمائرِ الرفع .

ـ ولكن المالقيَّ يرى أنها لَيْسَتْ محضةً في الحرفيةِ،كما أنها ليست محضةً في الفعليةِ ، ويستطردُ قائلًا : «ولذلك وقع الخلافُ بين سيبويهِ وبين أبي علي الفارسي ، فزعم سيبويهِ أنها فعلٌ ، وزعم أبو علي أنها حرفٌ»[5].

---

(1) ينظر : ابن عقيل١ـ ٩٨ .

(2) اللباب في علل البناء والإعراب ١١٤ .

(3) ينظر : تفسير الرازي ٢ ـ ٩٢ / رصف المباني ٣٠١ .

(4) مغني اللبيب ١ ـ ٢٠٩ / وينظر : الجني الداني ٤٩٣ ، ٤٩٤ .

(5) رصف المباني ٣٠٠ .

ولا يفوتنا ذكرُ المبردِ ورأيِه بفعليتِها حيثُ تتصلُ بضمائرِ الرفع ، نحو : لستُ ، لستُمْ ، لستنَّ ، ليسوا[1].

ولـ (ليس) طبيعةٌ تركيبيةٌ معينةٌ ، حيثُ يكثرُ اقترانُ خبرِها بحرفِ الجر الزائد [2]، كما أنها لا تتصرفُ تصرفَ هذه الأفعالِ ، كما أنها تتضمنُ الوحدةَ الصوتيةَ (اللام) التي تكونُ في أغلبِ ما يدل على النفي ، ولا يذكرُ لها مصدرٌ ؛ لذا فإننا نرى أن تضافَ إلى الحروف المشبهاتِ بها ، وهي أمُّ هذه الحروفِ حيث تمتازُ عنهن بإلحاقِ ضمائرِ الرفعِ بها ، أما سائرُ هذه الأدواتِ الناسخة فدلالتُها على الزمنِ والحدثِ ، وتصرفِ أغلبِها يؤكدُ فعليتَها .

حدثيتها :

يحلُو لبعضِ اللغويين[3] أن يدرسوا هذه النواسخَ تحتَ عنوان (الأداة) بجعلها أدواتٍ محولةً عن الفعلية ، معللًا لذلك بأنها لا تدل على حدثية ، كما أن بعضَها ليس على صيغةٍ فعليةٍ معينة كـ (ليس) ، ولا تتصرفُ إلى صيغٍ أخرى ، وأنها تدخلُ على الأفعالِ كما تدخلُ الأدواتُ ، وأن بعضَ النحاةِ ـ كما يبدُو من أقوالِهم عَدَّها أدواتٍ ، وليس بينها ما يسلكُ سلوكَ الأفعالِ من حيثُ الإسنادُ والتعدي واللزوم .

ـ لكن بمناقشة هذه الدلائل السابقةِ فإننا نجد :

أن هذه النواسخَ تدلُّ على حدثية ، حيث نجدُ لها مصادرَ تستقى منها ، فليس المقصودُ بالحدثيةِ فعلًا واقعًا منك إلى غيرك ، وإنما هو حدثيةٌ تفيد فعلًا واقعًا ، سواءٌ أكان هذا الوقوعُ منك إلى غيرك أم غيرَ ذلك ، فالإيجادُ حدثيةٌ ، كما أن الخلقَ حدثية ، وكذلك الكينونةُ والصيرورةُ ، والبياتُ ، والظلولُ ، إلى غيرِ ذلك ، ويجبُ أن يكونَ هذا مفهومَنا لمعنى الحدثية حتى لا يقعَ التباسٌ لغوي .

ـ أما من حيث الصيغةُ الفعليةُ ، فقد ناقشناها في القضيةِ السابقةِ ، وذكرنا أن النحاةَ يكادون يتفقون على إخراج (ليس) من بين هذه الأفعال .

---

(1) المقتضب ٤ ـ ٨٧ ، ١٩٠ .

(2) ينظر : التسهيل ٥٤ .

(3) ينظر : د. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ١٣٠ ، ١٣١ .

أما من حيث التصرفُ إلى صيغٍ أُخر، فقد ذكرنا أن (ليس) يمكن إخراجُها ، أما (دام) فإنها تلزم (ما) الظرفية ، وهي خاصةٌ بالربط بين حدثَيْن ، فلماذا تصرفُها ؟ أي : إن تصرفَها ـ في رأيي ـ لا يفيدُ في التزامِها معنى معينًا وتركيبًا خاصًّا .

أما ما كان استعمالُه بعد الحرفِ النافي فإنها تتصرفُ إلى الماضي والمضارع ، ومعلومٌ أنها لا تستعمل إلا منفيَّة ، والأمرُ لا يكون منفيًّا ، ولكن يمكن أن يكونَ منهيًّا عنه باستخدامِ المضارع ؛ لذا لم يلزمْ تصرفُها إلى الأمرِ ، أما بقيةُ الأفعالِ فإنها تتصرفُ إلى الصيغِ الثلاث .

ومن حيث دخولُها على أفعالٍ كما تدخلُ الأدوات ، فليس هذا بصحيحٍ ؛ لأنها تدخلُ على الأفعالِ دخولَ الأفعالِ على بعضِها ، فيقال :

ـ لم يفعل ، سيفعل ... إلخ .

كما يقال :

ـ خرج يتنزه ، وأقبل يجري ... إلخ .

مع ملاحظةِ أن هناك فاصلًا بين دخولِ الفعلِ على الفعلِ بخلافِ الأدوات ، ومثل الحالة الأخيرة أن نقولَ :

ـ كان يفعل ، وصار يجري ... إلخ .

ومن حيثُ أقوالُ النحاةِ باعتبارِها أدواتٍ ، فإذا وجد القسمُ الذي ينادي بذلك ، فإن القسمَ المناقضَ كان أكثرَ عددًا .

ومن حيثُ الإسنادُ والتعدي واللزومُ ، فيكفينا ما تؤثرُه من تغييراتٍ نحويَّة في الجملةِ الاسمية .

وعلينا أن نلحظَ أمرا مهمًّا ، وهو :

تكتسبُ الأدواتُ مدلولَها عن طريقِ الاصطلاح بين المجموعةِ اللغوية ، فـ (لا) تؤدي النفيَ اصطلاحيًّا ، وليس لأنها مشتقةٌ من النفى ذاتهِ لفظيًّا ، مع ملاحظة أنه اصطلاحي ، وكذلك (ما) ، و (السين) ، و (سوف) وغير ذلك من الأدوات .

أما هذه الأفعالُ فقد استمدت دلاليًّا ولفظيًّا من غيرها ، كغيرها من المشتقاتِ التي تدورُ في دائرةٍ معنوية واحدةٍ ، فـ(كان) من الكينونة ، و (صار) من الصيرورة ، وغيرها مما درس في القضية السابقة ، وهذا فارقٌ واضحٌ ومهم بين هذه الأدواتِ والأفعال ، كما أنها دالّةٌ على زمنٍ صريحٍ ، وبعضها يدلُّ على تغيرٍ زمني .

لذا فإننا نعد هذه أفعالًا دالةً على حدثيةٍ ذاتِ دلالاتٍ معنيةٍ خاصةٍ بكل فعلٍ منها ، ويمكن استثناءُ (ليس) منها ؛ حيثُ لا نستطيعُ أن نتحسسَ فيها هذه الحدثيةَ ، ويمكنُ إلحاقُها بالحروفِ التي تدرسُ مشبهةً بها .

من أمثلةِ الأفعالِ الناسخة :

ـ ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾﴾ [الأنبياء] .

ـ ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾ [آل عمران:١١٣] .

﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴿٤﴾﴾ [الشعراء] .

ـ ﴿فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ ﴿٢٠﴾﴾ [القلم] .

ـ ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٠٠] .

ـ ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [المائدة] .

ـ ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا﴾ [البقرة:٢١٧] .

ـ هَلْ كانَ الحاضرُ أَبَاك أمْ أخَاك ؟

ـ ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾﴾ [القلم] .

ـ مَازَالَ صديقي محمدٌ ترتيبُه الأول .

ـ صار المهملُ إن يكلَّفْ بعملٍ يتقنْه .

ـ ﴿إِن تَكُونُوا صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا ﴿٢٥﴾﴾ [الإسراء] .

ـ حضر محمدٌ فأصبحنا اثنَيْن .

ـ ظلَّ العاملَان متمسكيْن بإتقانِ عملهما .

ـ ﴿فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾﴾ [الحُجرات] .

ـ ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة:١٧٧] .

ـ ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴿٦٤﴾﴾ [الفرقان] .

ـ ما فتئَ المؤمنُ محافظًا على جارِه .

ـ وما برحت المؤمنةُ ملتزمةً بالخلقِ القويمِ .

ـ لن أبرحَ المكان ما دمتُم موجودين .

ـ من الأمثلة السابقة :

الفعل الناسخ	اسمه	علامة إعرابه	خبره	نوعه	علامة إعرابه
كُنْ	ياء المخاطبة	في محل رفع	بردا	اسم صريح	الفتحة المنونة
ليس	واو الجماعة	في محل رفع	سواء	اسم صريح	الفتحة المنونة
ظل	أعناق	الضمة	خاضعين	اسم صريح	الياء
أصبح	هي (مستتر)	في محل رفع	كالصريم	شبه جملة	في محل نصب
كان	المصدرالمؤول (أن تؤمن)	في محل رفع	لنفس	شبه جملة	في محل نصب
كان	واو الجماعة	في محل رفع	يعملون	جملة فعلية	في محل نصب
يزال	واو الجماعة	في محل رفع	يقاتلون	جملة فعلية	في محل نصب
كان	الحاضر	الضمة	أبا	من الأسماء الستة	الألف
كان	هو (مستتر)	في محل رفع	ذا	من الأسماء الستة	الألف
مازال	صديق	الضمة المقدرة	ترتيبه الأول	جملة اسمية	في محل نصب
صار	المهمل	الضمة	إن يكلف يتقن	تركيب شرطي	في محل نصب
تكون	واو الجماعة	في محل رفع	صالحين	اسم صريح	الياء
كان	هو (مستتر)	في محل رفع	غفورا	اسم صريح	الفتحة المنونة
أصبح	نا	في محل رفع	اثنين	اسم صريح	الياء
ظل	العاملان	الألف	متمسكين	اسم صريح	الياء
تصبح	واو الجماعة	في محل رفع	نادمين	اسم صريح	الياء
ليس	المصدرالمؤول (أن تولوا)	في محل رفع	البر	اسم صريح	الفتحة
يبيت	واو الجماعة	في محل رفع	سجدا	اسم صريح	الفتحة المنونة

مافتئ	المؤمن	الضمة	محافظا	اسم صريح	الفتحة المنونة
ما برح	المؤمنة	الضمة	ملتزمة	اسم صريح	الفتحة المنونة
مادام	تم	في محل رفع	موجودين	اسم صريح	الياء

حروف مشبهات بـ « ليس »

وهي : (ما ، ولات ، ولا ، وإن) حيثُ تؤدي دلالةَ النفي ، كما أنها تؤثرُ إعرابيًّا ، ولكن بلا إطلاقٍ ، ذلك على النحو الآتي :

ما :

أعملها الحجازيون ، وأهملَها بنُو تميم ، وينقسمُ النحاة[1] إزاء عملِها إلى قسمين :

ـ يذهبُ البصريون إلى إعمالها في الجزأين ، أي : ترفعُ المبتدأ ، وتنصبُ الخبر .

ـ أما الكوفيون فيرون أنها تعملُ في الجزءِ الأول ، أما الجزءُ الثاني فقد نصبَ بإسقاطِ الخافض .

ويفهمُ من سيبويهِ أنه يميلُ إلى عدمِ إعمالِها حيث يذكرُ : « وأما بنُو تميم فيُجرُونها مجرَى (أما وهل) ، أي : لا يعملونها في شيءٍ ، وهو القياسُ ؛ لأنه ليس بفعل ، وليس (ما) كـ (ليس) ولا يكون فيها إضمارٌ ، وأما أهلُ الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها »[2] .

وتُشبَّهُ (ما) بـ (ليس) من وجهين :

أحدهما : أنها تدخلُ على المبتدإِ والخبر ، وكذلك (ليس) تدخلُ عليهما .

ثانيهما : أنها تُنفِي ما في الحال ، وكذلك (ليس) .

ونزل التنزيل بلغة الحجازيين في قولهِ تعالى :

﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١] ، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة:٢] ، حيثُ نصبت (ما) فيهما الخبرَيْن : (بشرا) ، و (أمهات) .

---

(1) ينظر : الكتاب ١ ـ ٥٧ ، ٢ ـ ١٣١ / المقتضب ٣ ـ ١٩٠ ، ٤ ـ ١٨٨ / التسهيل ٥٦ / شرح التصريح ١ ـ ١٩٦ .

(2) الكتاب ١ ـ ٥٧ / وينظر : المقتضب ٤ ـ ١٨٩ .

وبهذا فقد نظر التميميون إلى (ما) على أنها حرفٌ عام ، فلا يعملُ ، وأما الحجازيون فقد نظروا إليها على أنها حرفٌ خاص، يختصُّ بالدخولِ على الأسماءِ فأعملوها لذلك[1].

ولا تعملُ (ما) لدى الحجازيين مطلقًا ، ولكن لإعمالِها شروطٌ :

أ ـ ألا يقترنَ اسمُها بـ (إن) الزائدةِ[2]، ولذلك لم تعملْ في قولِ الشاعر :

بَنِـــى غُدانـــةَ مـــا إنْ أنـــتم ذهـــبٌ ولا صريفٌ ولكن أنـتمُ الخـزفُ[3]

ب ـ ألا ينتقضَ نفيُ خبرِها بـ (إلا) [4]، فإن انتُقِضَ بطلَ عملُها كبطلانِ معنى (ليس) ، إذ إن المقصودَ من إلحاقِها بالجملةِ الاسميةِ هو النفي ، فلما انتُقِضَ نفيُها ، أُفيدَ الإثباتُ ، ولهذا وجبَ الرفعُ في قولِه تعالى :

﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ ٥٠﴾ [القمر] .

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ﴾ [آل عمران:١٤٤] .

وقد خرج النحاةُ قولَ الشاعر :

ومـــا الـــدهرُ إلا منجنونًـــا بأهلـــهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذَّبا[5]

على أن (منجنونًا) و(معذبًا) مصدران،والتقدير:يدورُ دورانَ منجنون،ويعذبُ تعذيبًا .

ولهذا وجبَ الرفعُ بعد (بل) ، و (لكن) في مثلِ القولين :

ما أنا مهملٌ بل مجدٌّ ، ما أنا مهملٌ لكنْ مجدٌّ .

لأن (بل ولكن) نقضا النفى بهما فيما بعدهما ، فمدلولُ (مجد) مثبتٌ ، ولهذا رفع .

---

(1) المقرب ١ ـ ١٠٢ .

(2) الكتاب ٤ ـ ٢٢٢/ المقتضب ١ ـ ٥١، ٢، ٢٦٣ .

(3) الجامع الصغير ٥٧ / شرح الشذور ، رقم ٩٠/ أوضح المسالك ، رقم ١٠١ . صريف : فضة .

(4) المقتضب٤ ـ ١٨٨ / التسهيل ٥٦، خلافًا ليونس ، التسهيل ٥٧ .

(5) شرح ابن يعيش ٨ ـ ٧٥ / المغني ١ ـ ٧٦ / المقرب ١ ـ ١٠٣ / المنجنون : الدولاب التي يستقى بها الماء .

جـ ـ ألَّا يتقدمَ الخبرُ على الاسم[1]، وإن كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا على الأصح[2]، ولهذا أُهملتْ في قولهم :

ما مُسِيءٌ من أعتب[3] ، لتقدِم الخبر .

وقول الشاعر :

وما خُذَّلٌ قومي ، فأخْضَعَ للعِدا ولكن إذا أدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُو[4]

فأما قولُ الفرزدق :

فأصْبَحُوا قد أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إذْ هُمُو قُرَيشٌ وإذْ ما مثلَهم بشرُ[5]

بنصب (مثلَ) ، فقد علل سيبويه[6] لذلك بأن الفرزدقَ غَلط ، حيث هو تميمي ، فأراد أن ينطقَ بلغة الحجازيين فغلط ، فهو شاذ ، وقيل : (بشر) خبرٌ ، ومثل (مبتدأٌ) مبنى على الفتح ؛ لأنه اسمٌ مبهمٌ أضيفَ إلى مبني ، وبذلك فإن (ما) غيرُ عاملة .

د ـ ألا يتقدمَ معمولُ خبرِها على اسمها ؛ ولذلك فإنها لم تعملْ في قولِ مزاحِم بنِ الحارثِ العقيلي :

وقالوا تَعَرَّفْها المنازلَ مِنْ منى وما كلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أنا عارفُ[7]

على احتسابِ (كل) مفعولًا به (لعارف) ، (وأنا) اسم (ما) الحجازية ، فتقدمَ معمولُ خبرِها على اسمِها ، فأهْمُلِتْ نحويًّا .

أما إذا كان معمولُ خبرِها شبهَ جملةٍ جاز إعمالُها[8]، كما هو في قول الشاعر :

---

(1) خلافا للفراء ، المقتضب ٤ ـ ١٩٠ / شرح التصريح ١ ـ ١٩٨

(2) خلافا لابن عصفور ، المقرب ١ ـ ١٠٣ .

(3) المقتضب ٤ ـ ١٩٠ .

(4) شرح التصريح ١ ـ ١٩٨ .

(5) ديوانه ٣٢٣ / الخزانة ٢ ـ ١٣٠ ، ٤ ـ ١٣٣ / الجني الداني ١٨٩ / شرح شواهد المغني ٢٣٧ .

(6) الكتاب ١ ـ ٦٠ / المقتضب ٤ ـ ١٩١ .

(7) الكتاب ١ ـ ٧٢ / شرح الشذور، رقم ٩١ / أوضح المسالك رقم ١٠٥ / الصبان على الأشموني ١ ـ ٢٤٩.
تروى (كل) بالنصب على أنها مفعول به مقدم لـ (عارف) ، وتروى بالرفع على أنها مبتدأ ، أو اسم (ما) الحجازية ، وجملة (أنا عارف) خبر لأي من الإعرابين .

(8) التسهيل ٥٦ .

بأهبةِ حزمٍ لُذْ وإن كُنْتُ آمنًا فما كلَّ حينٍ مَنْ تُوالِي مُوَالِيا[1]

والأصل : فما مَنْ توالى مواليًا كلَّ حين ، حيث (مَنْ) في محل رفع ، اسمِ (ما) الحجازية ، و (موالِيا) خبرُها منصوبٌ ، و (وكل) منصوبٌ على الظرفيةِ ، فهو معمولٌ للخبر ، فلما تقدمَ لم ينتقضْ عملُها ؛ لأنه شبهُ جملة .

هـ ـ ألا تتكررَ (ما) الحجازيةُ ، إلا كانت الثانيةُ للتأكيدِ ، نحو : مَا ما أنا مجدٌّ .(برفع (مجدٌّ) ، حيث عُدَّتْ (ما) الثانيةُ نافيةً مثلَ الأولى فنقضتْ نفيها ، فأُهْمِلَ عملها ، وإذا قيل: ما ما أنا مجدًّا. كانت (ما) الثانيةُ لتأكيدِ (ما) الأولى ، وليست نافيةً لها .

و ـ ألا يُبْدلَ من خبرِها بموجبٍ ، فالنفيُ بها يتسلطُ على الخبرِ ، فإن أُبدلَ من خبرِها بموجبٍ بَطُلَ عملُها ، كما يقالُ : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبأُ به[2]. كأنك قُلْت : ما أنت إلا شيءٌ لا يُعْبأُ به .

لا :

تعمل (لا النافيةُ) عندَ الحجازيين[3]، ويهملُها بنو تميم ، ويوجبُون تكريرَها .

وتعملُ عملَ (ليس) بشروطِ (ما) الحجازيةِ المذكورةِ سابقًا ، ولا حاجةَ إلى شرطِ انتفائها بـ (إنْ) النافية ؛ ذلك لأنَّ (لا) لا يزاد بعدها (إن) أصلًا .

ولكن يضافُ إلى تلك الشروطِ :

ـ أن يكون اسمُها وخبرُها نكرتين ، واجتمعت هذه الشروطُ في قول الشاعر :

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيًا ولا وزَرٌ مما قَضَى اللهُ واقِيًا[4]

ويغلب أن يُحْذَفَ خبرُها ، كما هو في قولِ سعدِ بنِ مالكٍ جد طرفة:

من صدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ[5]

---

(1) الجامع الصغير ٥٧ / شرح التصريح ١ ـ ١٩٨ / منهج السالك ١ ـ ١٤١ ، ويروى : بأهبة حربٍ كُنْ ...

(2) الكتاب ٢ ـ ٣١٦ .

(3) الكتاب ١ ـ ٥٨/ المقتضب٤ ـ ٣٨٢ / التسهيل٥٧/ الجامع الصغير ٥٨/ شرح التصريح ١ ـ ١٩٩ .

(4) ينسب إلى النابغة الجعدي ، الجامع الصغير ٥٨ / شرح الشذور رقم ٩٢ / أوضح المسالك رقم، ١٠٨ / القطر ، رقم ٥١ / الأشموني رقم ٢٢٣ . تعزَّ : تعبر وتجلد ، وزر : جبل منيع .

(5) الكتاب ١ ـ ٥٨ / المقتضب ٤ ـ ٣٦٠ / أي : إن أعرض بنو حنيفة عن الحرب فأنا ابن قيس لا براح لي عن موقفي فيها .

وقد تعملُ في الاسمِ المعرفةِ ، كما ذُكرَ في قولِ الشاعر :

أنكرْتُهـا بعـد أعـوامٍ مـضيْن لهـا ... لا الدارُ دارًا ، ولا الجيرَانُ جيرانَـا [1]

ومنه قولُ المتنبي :

إذا الجـودُ لم يُـرزقْ خلاصًـا مـن الأذَى ... فلا الحمدُ مكسوبًا ، ولا المـالُ باقيَـا [2]

وقولُ النابغة الجعدي :

وحَلَّـت سـوادَ القلـبِ لا أنـا باغيًـا ... سِوَاها ، ولا عـن حُبِّهـا مُتَرَاخِيَـا [3]

ويجعلُها سيبويهِ تعملُ في المعرفةِ الصريحةِ للضرورة [4] .

ويؤكدُ على عدمِ الفصلِ بينَها وبينَ اسمِها [5] ، إذْ هي خاصةٌ بالاسمِ ، ولا تكونُ خاصةً حتى تكونَ للنفيِ العامِ ، فتكون في إجابة عن سؤالِ عام ؛ ولهذا يُحَرِّص كذلك على إعمالِها في النكرةِ [6] ، فإذا فُصل بينها وبين اسمِها وَجَبَ تكرارُها .

لات :

تعملُ عند سيبويهِ وجمهورِ النحاةِ [7] ، ويُقال : إن أصلَها (لا) النافيةُ ، زيدتْ عليها (التاءُ) للتأنيثِ أو للمبالغةِ في المعنى ، ويقالُ : إنها (ليست) ، وتعمل عمل (ليس) في اجتماعِ شرطين :

أولهما :

أن يكونَ معمولاها اسمىْ زمانٍ : كالحينِ ، والساعةِ ، والأوان .

ثانيهما :

---

(1) شرح الشذور ، رقم ٩٣ / شرح التصريح ١ ـ ١٩٩ .

(2) شرح الشذور ، رقم ٩٤ / القطر ، رقم ١٩٤ / شرح التصريح ١ ـ ١٩٩ .

(3) شرح التصريح ١ ـ ١٩٩ .

(4) الكتاب ٢ ـ ٢٩٨ .

(5) الكتاب ٢ ـ ٢٩٨ / المقتضب ٤ ـ ٣٨٢ / المقرب ١ ـ ١٠٤ .

(6) المقتضب ٤ ـ ٣٨٢ / المقرب ١ ـ ١٠٤ .

(7) ينظر : الكتاب ١ ـ ٥٧ / التسهيل ٥٧ / المقرب ١ ـ ١٠٥ / الجامع الصغير ٥٨ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٠ .

ألا يجتمعَ معمولاها ، والاسمُ هو الأكثرُ حذفًا ، ذلك كما في قولِهِ تعالى : ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾ [ص] [1].

بنصب (حين) ، أي: فنادَوا وليسَ الحينُ حينَ مناصٍ ، أو فرارٍ ، بتقديرِ حذفِ الاسم ، ويجوزُ لك أن ترفعَ بها الحينَ[1] ، حين تقدرُ حذفَ الخبر .

كما تعملُ في الأوانِ ، كما هو في قولِ المنذرِ بن حرملة :

طَلَبُـــوا صُـــلحَنَا ولاتَ أوانٍ ... فأجبنـا أنْ لـيس حـين بقـاءِ[2]

أي : ليس الأوانُ أوانَ صلح ، و (أوان) مبنى على الكسر ونُوِّنَ للضرورة[3]، فهو على وزن (فعال) .

كما تعمل في (الساعةِ) ، كما هو في قول الشاعر:

نَـدِمَ البغـاةُ ولاتَ سـاعةَ منـدمٍ ... والبغـيُ مرتـعُ مُبْتَغِيـهِ وَخِـيمُ[4]

أي : وليست الساعة ساعة مندم .

ومثلُه كذلك :

ولتعـــرفَنَّ خلائقًـــا مـــشمولةً ... ولتَنْـدَمَنَّ ولَاتَ سَـاعةَ مَنْـدَمِ[5]

وحذفُ الخبرِ قليلٌ[6]، كما هو في قراءةِ الآيةِ الكريمةِ السابقةِ برفعِ (حين) ، في قراءةٍ عن عيسى بنِ عمرَ[7] .

---

(1) في (حين) ثلاثُ قراءات: الرفعُ على الابتدائية ، أو الاسمية لـ (لات) إن كانت عاملةً عملَ (ليس) ، أو الخبريةِ إن عملت عمل (إنَّ) ، والنصبُ على اسميتها لـ (لات) العاملةِ عملَ (إنَّ) ، والخبرية = = لـ (لات) العاملةِ عملَ (ليس)، أو على المفعوليةِ لفعلٍ محذوف تقديره: (أرى) ، وبالجر على أن (لات) حرفُ جر لاسم الزمان ، انظر : إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢ـ٢٠٩ / البيان ٢ـ٣١٢ .

(1) التسهيل ٥٧ / شرح التسهيل ١ ـ ٢٧٥ وما بعدها .

(2) شرح الشذور ، رقم ٩٦ / شواهد الأشموني ١ ـ ٢٥٦ .

(3) لتوجيه الكسرِ في (أوانٍ) أوجهٌ أخرى (يرجع إلى : النحو العربي ١ ـ ٤١٩) . موجزُها :
أ ـ على إضمارِ (من) الاستغراقية .
ب ـ بناؤه على الكسر لشبهه باسمِ الفعلِ (نزالِ) وزنًا .
جـ ـ التنوين للعوض ، كما في : (إذٍ) من حينئذٍ ...

(4) شرح ابن عقيل ١ ـ ٣٢٠ / شرح الشذور ، رقم ٩٥ / الصبان على الأشموني ، رقم ٢٢٨ .

(5) الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري ١٦٨ / ثلاثة كتب في الأضداد ١٨ ، ١٧٣ .

(6) الكتاب ١ ـ ٥٨ : ٦٠ / التسهيل ٥٧ .

(7) ينظر : البيان في غريب القرآن ١ ـ ٣١٢ / الدُّر المصون ٥ ـ ٥٢٤ .

ولا تعملُ (لاتَ) في غيرِ الزمانِ ، أما قول شمَرْدل الليثي :

لَهَفِـيَ عليـكَ لِلَهفـةٍ مـن خـائفٍ يَبْغِـي جـوارَكَ حـينَ لاتَ مجـيرُ[1]

برفعِ (مجيرُ) على الابتدائيةِ ، والتقديرُ : حين لات له مجيرٌ ، أو برفعه على الفاعلية . والتقدير : حين لات يحصلُ مجير ، فتكون حينئذٍ (لات) مهملةً .

ومثلُه في إهمالِ (لات) قولُ الأعشى ميمون :

لاتَ هنَّـا ذكـرى جُبَـيْرَةَ أَوْمَـنْ جَـاءَ مِنْهـا بِطَـائِفِ الأَهْـوَالِ[2]

ويستشهدُ ابن عصفورٍ بهذا البيتِ على إعمالِ (لات) في المعرفةِ ، حيثُ يذكرُ : «فأعملها في هَنَّا وهو معرفةٌ »[3].

أما ابنُ مالك فيذكر : « وتهمل (لات) على الأصحِّ إن وليها هَنَّا »[4].

إنْ :

تعملُ في لغةِ أهلِ العالية[5]، وإعمالُها نادرٌ أو قليلٌ لدى ابنِ مالكٍ[6]، واختلفَ النحاةُ في جوازِ إعمالها :

فذهب الكسائي وأكثرُ الكوفيين وأبو بكر وأبو على وأبو الفتح إلى جوازِ إعمالها ، وذهب أكثرُ البصريين والفراءُ إلى المنع ، وذكر السهيلي الجوازَ عند سيبويهِ ، والمنعَ عند المبرد ، ونقل النحاسُ العكس[7].

ويقْصرِ ابنُ عصفورٍ إعمالَها على الشعرِ[1]، وجعل عملَها عملَ (ليس) غيرَ جائزٍ في الكلام .

---

(1) شرح التصريح ١ ـ ٢٠٠ / الصبان على الأشموني ١ ـ ٢٥٦ .

(2) ديوانه ص١ / المقرب ١ ـ ١٠٥ / أوضح المسالك ١ ـ ٢٠٦ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٠ / هَنَّا : ههنا ، جبيرة : اسم امرأة .

(3) المقرب ١ ـ ١٠٥ .

(4) التسهيل ٥٧ .

(5) وهي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى (ما وراء) مكة وما والاها .

(6) التسهيل ٥٧ .

(7) ينظر : شرح التصريح ١ ـ ٢٠١ .

وإنما تعملُ (إن) النافيةُ كما هو في القولِ : إن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بِالعافية [1] [2] .

وفي القول : إن ذلك نافعَك ولا ضارَّك .

وكما في قراءة سعيد بن جبير: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف:١٩٤] . بإسْكانِ (نون إن) ، وتحريكِها بالكسرِ لالتقاءِ الساكنين ، وتكون (الذين) في محل رفع اسم (إن) النافية التي هي مثل (ليس) في إعمالِها ، وخبرُها المنصوب (عبادا) ، و (أمثال) صفةٌ لـ (عبادًا) منصوبة [3] [3] .

وكما هو في قول الشاعر :

إنْ هـــو مُـــسْتَوْليًا عـــلى أحـــدٍ ... إلا عـلى أضْـعَفِ الـمَجَانِينِ [4]

وقول الشاعر :

إنِ المـــرءُ مَيْتًـــا بانْقـــضاءِ حياتِـــه ... ولكنْ بأَنْ يُبْغَى عليه فَيخذلا [5]

---

(1) المقرب ١ ـ ١٠٥ .

(2) شرح التصريح ١ ـ ٢٠١ .

(3) يرجع إلى إملاء ما منَّ به الرحمن ١ ـ ١٩٠ / البيان ١ ـ ٢٨١ .

(4) الجامع الصغير ٥٨ / المقرب ـ ١٠٥ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠١ .

(5) عمدة الحافظ ١٢١ / الهمع ١ ـ ١٢٥ .

obeikandl.com

أفعال المقاربة والرجاء والشروع

تسمى في الكتب النحوية[1] أفعالَ المقاربة ، وهي تسميةٌ مجازية ، فهي مجازٌ مرسلٌ علاقتُه الجزئية ، حيث يعبرُ بالجزءِ عن الكل ؛ لأن حقيقةَ هذه الأفعالِ لا تنحصرُ في أفعالِ المقاربةِ فقط ، بل تنقسم إلى ثلاثِ مجموعاتٍ ، لكلِّ مجموعةٍ دلالةٌ معينة ، وتنحصرُ هذه الدلالاتُ بينَ المقاربةِ والرجاءِ والشروعِ ، ذلك على التفصيل الآتي :

المجموعة الأولى :

ما يفيد قربَ وقوعِ معنى الخبرِ بالنسبةِ للمبتدأ المسمى باسمِها وهي[2]:

ـ كاد ، كرب (بكسر الراء وفتحها) وهو الأفصح ، وأوشك ، ومثالها قولُه تعالى : ﴿ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ ﴾ [مريم:٩٠] .

ومنها : ألمَّ ، وهلهل ، وأوْلى[3].

المجموعة الثانية :

ما يفيدُ رجاءَ المتكلمِ تحقيقَ مدلولِ الخبرِ للاسم،وهي[4]: عسى، وكسرُ السينِ لغةٌ فيه، وحينَ اتصالِه بضميرِ الرفعِ يجوزُ فيه الفتحُ والكسرُ ، والفتحُ أشهرُ ، واخْلَوْلَق ، وحَرَى (بفتح الحاء والراء) .

ومنه قولُه تعالى : ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء:٨] .

﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة:٢٤٦] .

وتقولُ : حَرَى العاملُ أن يتقنَ عملَه .

---

(1) ينظر : التسهيل ٥٩/ الجامع الصغير ٥٩/ شرح الشذور ١٨٩ / المقرب ١ - ٩٨ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٣ .

(2) الكتاب ٣ ـ ١٥٧ ، ١٦٠ / المقتضب ٣ ـ ٦٨ .

(3) التسهيل ٥٩ .

(4) الكتاب٣ ـ ١١ / المقتضب ٣ ـ ٦٨ .

اخلولقَ المواطنُ أن يلتزمَ بآدابِ الشاعر .

المجموعة الثالثة :

ما يفيدُ الشروعَ في إحداثِ الفعلِ أو إنشائِه ، وهي :

طفق (بكسر الفاء وفتحها ، والكسر أشهر) ، ويقالُ : طبق (بكسر الباء) ، وجعل ، وعلق ، وأخذ ، وقام ، وأنشأ ، وهبَّ ، ويصل النحاة بأفعالِ هذه المجموعةِ إلى اثنين وعشرين فعلًا ، لكن هذا هو المشهورُ .

ومنها قولُه تعالى : ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف:٢٢] .

وكذلك قول أبي حيةَ النميري :

وقد جعلتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ... ثَوْبي فَأنهضُ نهضَ الشاربِ السَّكِرِ

وكُنْتُ أَمْشِي على رِجْلَيْنِ مُعْتدلًا ... فصِرْتُ أَمْشِي على أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ [1]

عملها وشروط خبرها:

جميعُ الأفعالِ السابقةِ تعملُ عملَ (كان) ، حيث يظلُّ المبتدأُ مرفوعًا ، أما الخبرُ فيكونُ في محلِّ نصبٍ .

ويشترطُ في خبرِها أَن يكونَ :

ـ جملةً لتوجُّهِ الحكمِ إلى مضمونِها .

ـ فعليةً لتدلَّ على الحدثِ .

وشذَّ مجيءُ الخبر مفردًا بعدَ (كاد ، وعسى ، وأوشك) ، ذلك في قول تأبطَ شرًّا :

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدتُ آيبًا ... وكَمْ مثلُها فارقْتُها وهي تَصْفِرُ [2]

وكذلك في المثل : عسَى الغوَيْرُ أَبْؤُسا [3] .

---

(1) المقرب ١ ـ ١٠١/ شرح الشذور ، رقم ٨٧/ شرح التصريح ١ ـ ٢٠٤/ الصبان على الأشموني ١ ـ ٢٦٣ .

(2) ينظر : شرح ابن يعيش ٧ـ١٣ ، ١٩ ، ١٢٥ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٣ / الدرر ٢ ـ ١٥٠ .

(3) المقرب ١ ـ ٩٩ / الجامع الصغير ٥٩ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٣ .

الغوير : تصغير غار ، وهي ماء لبني كلب ، أبؤسا : جمع بؤس ، أي : عذاب ، قالته الزباء وهي راجعة لبني كلب من الغزو ، ومعناه : لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير ، فصار يُضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها .

ويذكرُ ابنُ عصفورٍ : وإن كان ذلك هو الأصل في كلام [1].

كما ورد في قول الشاعر :

أكثـرت في العـذلِ مُلِحًّـا دائـما لا تكثـرنْ إني عـسيت صـائمًا[2]

أما قولُه تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴿٣٣﴾ ﴾ [ص] ، فالخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ:فطفق يَمْسحُ مسحًا.أي:يقطعُ قطعًا بالسيفِ السوقَ والأعناقَ،وقيل: (مَسْحًا) منصوبةٌ على الحالية [3].

كما شذَّ مجيءُ الخبرِ جملةً اسميةً بعد (جعل) في قولِه في الحماسة :

وقـد جَعَلَـتْ قُلُـوصُ بَنـى سُـهَيلٍ مـن الأكـوارِ مَرْتَعُهـا قَرِيـبُ[4]

ويذكرُ ابنُ مالكٍ [5] أن خبرَ (جعل) جملةٌ اسميةٌ أو فعليةٌ مصدرةٌ بـ (إذا) أو (كلما).

فعل خبرها الجملة :

يشترطُ في فعلِ خبرِ هذه الأفعالِ : وهي الجملةُ الفعليةُ أن يكونَ :

أ ـ مضارعًا :

ليدلَّ على الحالِ أو الاستقبالِ ، فمدلولُ هذه الأفعالِ تتنوعُ بين القربِ ، ومعنى ما بعدَه استقبال ، والرجاء ، وهو كذلك معنى ما بعده استقبال ، والشروع أو الإنشاء ، ومعنى ما بعده حال ؛ لذا وجب أن يكونَ فعلُ الخبرِ مضارعًا ، نحو :

ـ وجعل آخرون يرقصون ويغنون . (تحت المظلة ١١) .

ـ وجعل ينفخ تحت القدر . (عبقرية عمر ٣٩) .

---

(1) المقرب ١ ـ ٩٩ / الجامع الصغير ٥٩ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٣ .

(2) الخصائص ١ ـ ٩٨ / المقرب ١ ـ ١٠٠ / ابن عقيل ١ ـ ١٣١ / المغنى ١ ـ ١٦٤ . وينسب لرؤبة

(3) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢ ـ ٢١٠ .

(4) الجامع الصغير ٥٩ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٤ / شفاء العليل ١ ـ ٣٤٥ / الأكوار : جمع كُور ، بضم الكاف ، أي الرحْل ، أو كَوْر بفتح الكاف ، وهو الجماعة الكثيرة من الإبل ، أي : إن الإبل رتعت بجوارِ الأكوار لشدة إعيائها

(5) التسهيل ٥٩ .

وشذ مجيئُه ماضيًا مع (جعل) في قولِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما : « فجعل الرجلُ إذا لم يَسْتَطِعْ أن يخرجَ أرْسَلَ رَسُولًا »[1].

لكننا إذا قدرنا قولَ ابنِ مالكٍ السابقِ في كونِ خبرِ(جعل) جملةً فعليةً مصدرةً بـ(إذا) لأصبحَ قولُ ابنِ عباسٍ ليس بشاذ ، فخبرُ (جعل) يكونُ التركيبَ الشرطيَّ (إذا لم يستطع ..) .

ب ـ أن يكونَ رافعًا لضميرِ الاسمِ الذي لهذه الأفعالِ :

وتلحظ ذلك فيما مَضى من أمثلةٍ .

أما في قول أبي حيةَ النميري السابق : وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي ..

فـ (ثوبي) بدلُ اشتمالٍ من فاعلِ (يثقل) ، وهو ضميرٌ مستترٌ يعود على اسم (جعل)، ويكونُ التقديرُ : وقد جعلت ثقل ثوبي .

ويجوزُ في خبرِ (عسى) أن يرفعَ السببي ، أي : الاسمَ الظاهر المضافَ إلى ضمير اسمِها ، نحو قولِ الفرزدق :

وماذا عسى الحَجَّاجُ يبْلُغُ جهْدَه ... إذا نحنُ جاوَزنا حَفِيرَ زِيَادِ[2]

برفع (جهد) على الفاعليةِ ، وهو مضافٌ إلى ضميرٍ يعودُ على (الحَجَّاج) الذي هو اسمُ (عسى) . ويُرْوَى بنصبِ (جهد) على المفعولية ، وإضمارِ فاعلٍ في (يبلغ) ، وليس هذا بمحل استشهاد حيثُ لا يشذ عن القاعدة .

ومنه قولُ ذي الرمة :

وأبكيه حتى كادَ مما أبثُّه ... تكلمُني أحجارُه ومَلَاعِبُه[3]

جـ ـ أن يكونَ الفعلُ مصدريًّا أو غيرَ مصدري باستخدامِ (أن) المصدريةِ ، على النحوِ الآتي[4]:

---

(1) شرح التصريح ١ ـ ٢٠٥ / ضياء السالك ١ ـ ٢٢٣ .

(2) شرح التصريح ١ ـ ٢٠٥ / ضياء السالك ١ ـ ٢٢١ .

(3) الجامع الصغير ٦٠ / ضياء السالك ١ ـ ٢٢٠ / الدرر ٢ ـ ١٥٥ .

(4) يرجع إلى : الكتاب٣ ـ ١٥٨ / المقتضب ٣ ـ ٦٨ / التسهيل ٥٩ / المقرب ١ ـ ٩٨، ٩٩ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٦، ٢٠٧ .

١ ـ يجبُ أن يقرنَ الفعلُ المضارعُ بأن المصدرية مع (حرى ، واخلولق) ، ويعللُ لذلك بأن الفعلَ المترجَّى وقوعُه قد يتراخَى حصولُه ، فاحتيج به إلى (أن) المصدريةِ المشعرةِ بالاستقبالِ ، نحو :

ـ حرى المجتهدُ أن ينالَ خيرًا .

ـ اخلوْلَقت الفتياتُ أن يتمسكنَ بحبلِ الدين .

٢ ـ يجبُ أن يُجردَ المضارعُ من (أن) المصدريةِ مع أفعالِ الشروعِ والإنشاءِ ؛ هذا لأنها للأخذِ في الفعلِ والشروعِ فيه ، وهذا ينافي الاستقبالَ ، فالأفعالُ الواقعةُ موقعَ أخبارِها أحوالٌ ، فلم يَسُغْ دخولُ (أن) عليها [1] .

من ذلك قولُ الشاعرِ :

هبِتُّ ألومُ القلبَ في طاعةِ الهَوَى ... فلجَّ كأني كنتُ باللومِ مُغْرِيَا [2]

وقولُ الشاعرِ :

وطِنَّا دِيارَ المعتدِينَ فهَلْهَلَتْ ... نُفُوسُهم قَبْلَ الإماتَةِ تَزْهَقُ [3]

٣ ـ يغلبُ في خبرِ (عسى وأوشك) أن يُقْرنَ فعلُه بـ (أن) المصدريةِ ، ويبدُو أن الأصلَ فيها أن تذكرَ (أن) مصدرةً لخبرِهما ، لكنهم لما أشبهوهُما بـ (كاد ، وكرب) أجازوا حذفَ (أن) من خبرِهما ، وهو قليل [4] ؛ ويذكرُ أن التجريدَ خاصٌّ بالشعرِ مع (عسى) [5] ، وهذا منطقي ، فهي من أفعالِ الرجاءِ التي تشعرُ بالاستقبال .

ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء:٨] .

وقولُ الشاعر :

ولو سُئِلَ الناسُ التُّرابَ لَأَوْشَكُوا ... إذا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا فَيَمْنَعُوا [6]

---

(1) المقرب ١ ـ ٩٩ .

(2) شرح الشذور ١٩١ / الدرر ٢ ـ ١٣٥ .

(3) شرح الشذور ١٩١ .

(4) ينظر : المقرب ١ ـ ٩٨ ، ٩٩ .

(5) شرح التصريح ١ ـ ٢٠٦ .

(6) يرجع إلى : مجالس ثعلب ٤٣٣ / شرح الشذور ٢٧٠ / الصبان على الأشموني ١ ـ ٢٦١ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٧ / ضياء السالك ١ ـ ٢٢٣ .

وقولُه تعالى :

﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [النساء:٨٤] .

﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦] .

ـ أما تجردُ فعلِ خبرِهما من (أن) فهو قليلٌ ، ومثالُ التجردِ قولُ هدبةَ العذري حينَ قُتل :

عَسَى الكربُ الذي أمْسَيْتُ فيه ... يكونُ وراءَه فَرَجٌ قَرِيبُ[1]

وكذلك قولُ أميةَ بنِ أبي الصلت :

يوشكُ مَنْ فرَّ مِنْ منيَّتِه ... في بعضِ غِرَّاتِه يُوافِقُها[2]

٤ ـ أما فعلُ خبرِ (كاد وكرب) فهو نقيضُ فعلِ خبرِ (عسى ، وأوشك) من حيثُ علاقتُه بـ (أن) المصدريةِ ، حيث يكثرُ تجردُه من (أن) ، ويندرُ اقترانهُ بها ؛ ذلك لأنهما لمقاربةِ ذاتِ الفعل ، فمن أدخل (أن) على أخبارِهما فتشبيهًا لها بـ (عسى) لأنها مستقبلة، ومن لم يدخلْها فتشبيهًا لها بـ (جعل) لكثرةِ المقاربةِ[3]، ويبدو أن العربَ كانوا يستخدمون (كاد ، وكرب) للدلالةِ على أولِ الابتداءِ في حدوثِ الفعلِ ؛ لذلك غلب عدمُ اقترانِ خبرِهما بـ (أن) المصدرية .

ومن أمثلةِ التجرد قولُه تعالى :

ـ ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ [البقرة] .

ـ ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه:١٥] .

ـ ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [البقرة:٢٠] .

---

(1) الكتاب ٣ ـ ١٥٩ / شرح ابن يعيش ٧ ـ ١١٧ / شرح ابن الناظم ١٥٥ / المقرب : ١ ـ ٩٨ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٦ .

(2) الكتاب ٣ ـ ١٦١ / شرح ابن يعيش ٧ ـ ١٢٦ / المقرب ١ ـ ٩٨ / شرح الشذور ٢٧١ .

(3) المقرب ١ ـ ٩٩ .

ـ ﴿الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة:١١٧].

ـ ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور:٤٠].

وقولُ الشاعر:

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَواهُ يَذُوبُ ... حينَ قال الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ[1]

ومن أمثلةِ الاقترانِ بـ (أن) ـ وهو قليلٌ ـ قولُ محمدِ بنِ مناذر في الرثاء:

كادتِ النفسُ أن تَفِيضَ عَلَيْه ... إذ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ[2]

وقولُ أبي زيد الأسلمي:

سقاها ذَوُو الأَحْلامِ سَجْلًا على الظَّمَا ... وقد كَرَبَتْ أعناقُها أن تُقطَّعَا[3]

وما ينسبُ إلى رؤبةَ من القولِ:

وقد كادَ من طُولِ البِلَى أنْ يَمْصحَا[4]

تصرفها:

تلزم هذه الأفعالُ صيغةَ الماضِي فهي لا تتصرفُ، إلا أربعةً منها، وهي[5]:

ـ كاد، وأوشكَ:

وقد استُشْهِدَ بمضارعِهما سابقًا.

ـ طفق:

حكى الأخفشُ: طفَق بالفتح يَطْفِق بالكسر، وطفِق بالكسر يَطْفَق بالفتح[6].

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم ١٥٦ / شرح الشذور ٢٧٢ / العيني ٢ـ١٨٩.

(2) شرح التصريح ١ ـ ٢٠٧، تفيض: تخرج، ريطة: الملاءة قطعة واحدة، والمقصود بها الكفن، البرود: جمع برد، وهو نوع من الثياب.

(3) المقرب ١ ـ ٩٩/ شرح ابن الناظم ١٥٦ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٧، تقطع: تتقطع، سجلا: الدلو المشغول بالماء، الظما: العطش.

(4) الكتاب ٣ـ ١٦٠ / المقرب ١ـ٩٨ / الدرر ٢ـ ١٤٢.

(5) ينظر: التسهيل ٦٠.

(6) شرح التصريح ١ـ٢٠٧، ٢٠٨.

ـ جعل :

حكى الكسائيُّ : إن البعير ليَهرَم حتى يجعلُ (بالرفع) إذا شربَ الماءَ مجَّه .

وورد الأَمرُ من أوشك في شعرٍ لزهيرٍ[1] .

ـ وقد ورد اسمُ الفاعلِ من ثلاثةِ أفعالٍ ، وهي [2]:

ـ كاد :

في قولِ كبيرِ بنِ عبد الرحمن :

أموتُ أسًى يومَ الرجاءِ وإنني ... يقينًا لَرَهْنٌ بالذي أنا كَائِدُ [3] [4]

ـ كرب :

في قول عبد قيس بن خفاف :

أَبَنِيَّ إن أَبَاك كاربُ يومه ... فإذا دعيت إلى المكارمِ فاعْجَلِ[4]

ـ أوشك :

في قول كبير بن عبد الرحمن :

فإنك موشكٌ ألا تراها ... وتعدُو دون غاضرة العوادِي[5]

ووردَ اسم التفضيلِ من (أوشك)[6] .

واستعمل المصدرُ من اثنين :

ـ طفَق :

بالفتحِ طُفُوقا ، وطفِق ، بالكسر طَفْقًا .

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب ١ ـ ١٢٧ .

(2) ينظر : شرح التصريح ١ ـ ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(3) ينظر : أوضح المسالك ١ ـ ٢٣٠ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٨ / الصبان على الأشموني على الألفية ١ ـ ٢٥٦ . يقينًا : مفعول مطلق ، لرهن ، خبر إن ، والمعنى : كدت أموت حزنًا ، ولابدَّ لي يقينًا من هذا الذي أتوقعه الآن .

(4) أوضح المسالك ١ ـ ٢٩٧ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٨ / ضياء السالك ١ ـ ٢٩٧ .

(5) غاضرة : جارية أم المؤمنين أخت عمر بن العزيز ، العوادي : عوائق الدهر ، ينظر : ضياء السالك ١ ـ ٢٩٨ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٨ .

(6) ينظر : ارتشاف الضرب ١ ـ ١٢٧ .

ـ كاد :

كَوْدًا ومكادًا ومكادةً .

تمامها ونقصانها :

هذه الأفعالُ الناسخةُ ناقصةٌ ، أي : لا يتمُّ معناها إلا بذكرِ منصوبِها ، وهو خبرُها ، حيث لا يكتفَى بمرفوعِها، ولكن منها ثلاثة أفعال إذا أسندت إلى مصدرٍ مؤولٍ من (أن) والفعلِ ، جاز أن تكونَ تامةً ، وهي[1] : عسى ، اخلولق ، أوشك .

ويمكننا أن نجعلَ من ذلك قولَه تعالى : ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾ [البقرة:٢١٦] .

تأويلان نحويان :

الأول :

إذا تقدمَ الاسمُ على الفعلِ الناسخِ ، جاز أن يكونَ الفعلُ تاما والمصدرُ المؤولُ يكونُ فاعلَه ، فيقال :

ـ المهمل عسى أن يستقيم .

ـ المهملة عسى أن تستقيم .

ـ المهملان عسى أن يستقيما .

ـ المهملتان عسى أن تستقيما .

ـ المهملون عسى أن يستقيموا .

ـ المهملات عسى أن يستقمن .

وجاز أن يُعدَّ الفعلُ ناقصًا ، فيلزمه فاعلٌ أو اسمُه ، فيكون ضميرًا يعودُ على الاسمِ السابقِ له ، ويكون المصدرُ المؤولُ خبرَ الفعلِ الناقصِ ، فيقال لذلك :

ـ المهمل عسى أن يستقيم . في عسى ضميرٌ مستتر تقديره : هو :

---

(1) ينظر : المقتضب ٣ـ ٧٠، ٧١ / التسهيل ٦٠ / المقرب ١ ـ ١٠٠ / شرح التصريح ١ ـ ٢٠٩ .

ـ المهملة عست أن تستقيم . في عسى ضميرٌ : هي .

ـ المهملان عسيا أن يستقيما .

ـ المهملتان عستا أن تستقيما .

ـ المهملون عَسَوْا أن يستقيموا .

ـ المهملات عَسَيْنَ أن يستقمن .

ومن التمام قولُه تعالى :

﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحُجُرات:١١] .المصدرُ المؤولُ في الموضعين فاعل (عسى) .

الثاني :

إذا تأخرَ الاسمُ عن الفعلِ الناسخِ والمصدرِ المؤولِ ، وذكر المصدرُ المؤولُ بعدَ الفعلِ الناسخِ ، جاز في الفعلِ :

ـ أن يكونَ تامًّا ، والمصدرُ المؤولُ فاعلُه ، والاسمُ مرفوعٌ بفعلِ المصدرِ المؤولِ ، فيقال :

ـ عسى أن يفلحَ المجتهدُ .

ـ عسى أن يفلحَ المجتهدان .

ـ عسى أن يفلح المجتهدون .

ـ عسى أن تفلح المجتهدة .

ـ عسى أن تفلح المجتهدتان .

ـ عسى أن تفلح المجتهدات .

وجاز أن يكونَ الفعلُ الناسخُ ناقصًا ، فيرفعُ الاسمُ على أنه فاعله أو اسمُه المؤخرُ ، أما فعلُ المصدرِ المؤولِ فيرفعُ ضميرَ هذا الاسمِ ، وعلى هذا يقالُ :

ـ عسى أن يفلحَ المجتهدُ .

عسى أن تفلحَ المجتهدةُ .

في كل من (يفلح ، وتفلح) ضميرٌ يعودُ على الاسمِ المذكورِ .

ـ عسى أن يفلحا المجتهدان .

ـ عسى أن يفلحوا المجتهدون .

ـ عسى أن تفلحا المجتهدتان .

ـ عسى أن يفلحْن المجتهداتُ .

ملحوظتان :

أولًا :

إذا نُفِيَتْ (كاد) انتفى خبرُها لذلك [1]، كما هو مذكور ـ سابقًا ـ في قوله تعالى : ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ [البقرة] .

وقوله تعالى . ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور:٤٠].

فإذا كانت (كاد) تفيدُ قربَ الابتداءِ في الحدث ، والمقصودُ بالحدثِ مدلولُ الخبرِ وعلاقتُه بالاسم ، فإن الإثباتَ أو النفيَ لا يقعان على القربِ فقط ، وإنما يقعان على العلاقةِ بين الخبرِ والاسم ، وإفادتها قربَ الوقوع .

ثانيًا :

يجوزُ كسرُ (سين) (عسى) حالَ إسنادِها إلى ضميرِ الحضور، أو الغائبات [2]، فيقال :

ـ عسيتُ ، عَسِيتَ ، عسيتِ ، بكسر (السين) مع تاء الفاعل .

ـ عسِينَ ، بكسر (السين) مع (نون النسوة) ، والأصلُ فتحُها .

وقد يتصل بها ضميرُ النصبِ[3]، فيقال :

ـ عساك أن تقومَ ، وعساني أن أخرجَ . (فتعمل عملَ (لعلَّ) .

وقال الشاعر (وينسب لعمران بن حِطَّان) :

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تنازعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَاني

---

(1) الجامع الصغير ٦٠.

(2) التسهيل ٦٠ / الجامع الصغير ٦١ .

(3) الكتاب ٢ ـ ٣٧٥ / التسهيل ٦٠ / المقرب ١ ـ ١٠١ ، أوضح المسالك ١ ـ ٤٣٩ .